التعليم فوق الثانوي
أفكار للمناقشة

د. حمود بن عبد العزيز البدر
أستاذ التربية والإعلام ـــ جامعة الملك سعود

اتسم التعليم في المملكة العربية السعودية بالقفزات الكمية السريعة التي قل أن توجد في مجتمع آخر . إذ أنها بدأت رحلتها للحاق بركب التنمية متأخرة جداً مقارنة بغيرها وبمن حولها من الدول شمالا وغربا وشرقاً .

وإذا كانت الدول تخطط لتطورها التربوي على فترات متشابهة ، فإن الطموح السعودي لم يتقيد بمثل هذه الخطط ، وإن وضعها فهي للاسترشاد فقط حيث أن النتائج الكمية ـــ في مجال التعليم ـــ كانت دائماً تسبق الخطط . كان معلم الضرورة في البداية من يستطيع القراءة والكتابة ، ثم خريج الابتدائية ، ثم خريج معاهد المعلمين (ثلاث سنوات بعد الابتدائية) ثم خريج معاهد المعلمين (مستوى الثانوية العامة) ، ثم خريج المعاهد التكميلية ، ثم خريج الكليات المتوسطة ، ومراكز العلوم والرياضيات إلى أن انتهى الأمر إلى اعتماد الشهادة الجامعية المسلكية أساسا للتدريس في جميع مراحل التعليم النظامية (الابتدائية والمتوسطة والثانوية) عام ١٤٠٩هـ .

بداية التعليم العالي في المملكة ليست بعيدة عن هذا المبدأ الذي انطلق منه التعليم النظامي ، فإن أول كلية أنشئت في المملكة كانت كلية الشريعة في مكة المكرمة ١٣٦٩هـ وكانت تخرج قضاة ، ومدرسين للمراحل الثانوية .

ثم أنشئت كليات هنا وهناك ، كلية الشريعة بالرياض ١٣٧٢هـ . ثم كلية اللغة العربية ١٣٧٣هـ . ثم جامعة الملك سعود بالرياض ١٣٧٧هـ وكانت بدايتها واحدا وعشرين طالبا وهي التي وظفت أول خريجين يصلون من البعثات وكان بعضهم من حملة البكالوريوس أو الليسانس بدرجة مقبول . ثم توالى الخير فيما بعد في هيئة جامعات بلغ عددها سبعا . إضافة إلى عدد من الكليات الجامعية والمتوسطة .

إذن فإن بداية التعليم العالي لم تختلف عن بدايات مراحل التعليم النظامي الأخرى ، ولم يكن تطور التعليم العالي ، من حيث الكم ، بعيدا عن مسار تطور التعليم العام . بل إن الخطط الخمسية

كانت فيما يشبه المؤشرات الكمية لتطوره . حتى بلغ عدد الطلبة والطالبات كما نسبيا لا تتطلبه برامج التنمية ، لأن الأكثرية من الخريجين كانوا في تخصصات لا تتطلبها تلك البرامج . لأن الأكثرية من الخريجين أعدوا بشكل عالمي بحيث أتيحت لهم الفرصة للتسلح بنظريات قد لاتكون قابلة للتطبيق في مجالات كثيرة من متطلبات التنمية في المملكة إلا إذا تعرضوا لإعداد تدريبي تخصصي في هذا الميدان أو ذاك .

وفيما عدا الإعداد الطبي ، والإعداد التربوي ، وبعضا من برامج الإعداد الهندسي في بعض الجامعات ، فإن خريج الجامعة يجد صعوبة في تطبيق النظريات ، التي يتعلمها على أرض الواقع دون أن يخضع لقدر من التدريب قد لا يجده الكثيرون في مجالات العمل التي يطرقونها .

لا شك أن ملاحقة متطلبات التنمية شغلتنا عن كثير من الأسئلة التي كان يجب أن نوجهها لأنفسنا مثلا :

- هل التعليم العالي للتنمية الوطنية فقط ؟
- أم هو للتنمية الذاتية فقط ؟
- أم هو خليط بين هذا الاتجاه وذاك ؟

قد يتبادر إلى أذهان البعض أن لا تعارض بين هذه الاتجاهات الثلاثة، لكنني أظن أن التعارض واضح وصريح .

فإن كانت برامج التعليم العالي للتنمية الوطنية فقط فإنها يجب أن تخضع كلية لمتطلبات السوق بحيث ينخرط الفرد في برنامج يقوده إلى منصب يساهم فيه بالعمل سواء كان ذلك العمل حكوميا أو خاصا . بمعنى أن برامج الجامعات وأقسامها يجب أن تعاد صياغتها طبقا لخطط التنمية زيادة أو نقصا أو تعديلا .

أما إذا كان المراد بالتعليم العالي إتاحة الفرصة للفرد من خلال المعلومات والمعارف المتاحة ، فإن الفردية تصبح صعبة التحقيق لكن يخدمها ما تقدمه الجامعات الآن من برنامج صيغت على هيئة عموميات نظرية ، تنمي الثقافة ، وتوسع الأفق ، وتزيد في المعلومات ، وترفع من معنويات الأفراد بمنحهم شهادات جامعية .

وإن كان المراد بالتعليم العالي هو الجمع بين تحقيق الذات وتحقيق التنمية الوطنية فإننا لابد أن نتيح لكل عنصر من هذين العنصرين في أن يبرز بالقدر الذي يحقق وزنه في المعادلة ذاتها .

تصوري الشخصي أن بلادنا غنية بمواردها الطبيعية ، وتستطيع أن تحقق التوازن المطلوب طبقا للمفهوم الثالث . لكنها أيضا غنية بمواردها الثقافية والعقيدية التي تستطيع من خلالها أن تكون رائدة داخليا وخارجيا .

فإذا ما أردنا أن نحقق التعادل المطلوب المشار إليه آنفا فإننا لابد أن نستفيد من تجارب الآخرين لا عن طريق نقلها بالمسطرة ، وإنما عن طريق تطويعها بما يتمشى مع ظروفنا الاجتماعية والسياسية والاقتصادية وقبل ذلك الدينية .

فالأسلوب القائم حاليا ــ ولازلت أعبر عن انطباعات شخصية ــ في التعليم العام بمراحله المختلفة ، وفي التعليم العالي ببرامجه المطبقة ، غير محقق لما نرجوه . إذ أن الأسلوب الحالي أسلوب

كمي محض يقيس المعرفة بالكم ، ويقيس الإنجاز بالكم أيضا . أما الكيف فلازال ينتظر منا دفعة قوية تنبهه من سباته .

التعليـــم العـــام :

يعتمد أسلوب التعليم عندنا في مراحله المختلفة على برامج محورية نظرية في معظمها ، صممت كلها لكي تقود إلى تعليم عال نظري أيضا . ومن أجل تحقيق توازن بين التنمية الذاتية والتنمية الوطنية فإن برامجنا (أو المناهج) لابد أن تبنى في هيئة إطار تدرجي يدخل المهنة والعمل اليدوي في الحسبان تدرجا من الإشادة بالمهنة : « ما من نبي إلا رعى الغنم » و « علمناه صنعة لبوس لكم لتحصنكم من بأسكم » ثم تعريفا بها ، ثم بدأ بتعلمها عن طريق إتاحة ذلك في المدرسة العادية بحيث :

١ – نجدفي المدرسة الابتدائية : قدرا من التعريف بالمهن والتحبيب فيها والتودد إليها ، ثم في المراحل النهائية نقدّم للأطفال (في هيئة نشاطات) أعمالا ينتجونها بشكل عملي . فإذا ما اضطر الطالب إلى ترك المدرسة بعد ذلك يكون اكتشف في نفسه بعض الهوايات أو الملكات التي يستطيع استثمارها في المساهمة في التنمية الذاتية والتنمية الوطنية : يرتزق ويفيد وطنه .

٢ – نجد المدرسة المتوسطة تتيح للطالب ممارسة بعض المهن الواسعة الإنتشار من خلال أنشطة صفية (وغير صفية) بحيث يستطيع إذا ترك هذه المرحلة و لم يتمكن ــ لسبب من الأسباب ــ من مواصلة الدراسة أن يسلك مسلكا مهنيا في إحدى البرامج المعدة لذلك من خلال المرحلة الثانوية المهنية أو البرامج التدريبية ، أو حتى من خلال تطوير عمل ذاتي يفيد منه ويستفيد .

٣ – ثم تأتي المرحلة الثانوية التي لابد من أن يكون من ضمن ما تطرحه برامج عملية مهنية يدرسها الطلاب ، كليا أو جزئيا ، كل حسب ظروفه وتطلعاته بحيث يكون خريج الثانوية قادرا على ممارسة مهنة معينة إن رأى أن ظروفه لا تمكنه من دراسة مرحلة أعلى . وبهذا لا يكون جميع خريجي الثانوية العامة متطلعين إلى الانخراط في البرامج الجامعية التقليدية التي لن تتسع ــ في المدى القريب ناهيك عن البعيد ــ لجميع خريجي الثانوية . ولن تستفيد البلاد من خريجي جامعات يعملون أعمالا لا تحتاج إلا لاعداد أقل عدة وتكلفة ، وربما أكثر إتقانا ، مما يتم في الجامعات أو في مستواهـا .

التعليـــم فـــوق الثـــانـــوي :

أما مرحلة التعليم العالي أو (ما فوق الثانوي) فربما تتضح الصورة أكثر إذا ما نظرنا إلى هذه الأرقام :

المرحلة	العام	العدد
طلاب وطالبات الجامعات	١٤١٢هـ	١٠٥٠٠٦ طالبا وطالبة
طالبات كليات البنات	١٤١٢هـ	٢٤١٣٠ طالبة
طلاب التعليم الفني في المستوى فوق الثانوي	١٤١٢هـ	٤٨٦٣ طالبا
عدد خريجي الثانوية العامة (بنين)	١٤١٢هـ	٢٤٥٠٠ طالبا
عدد خريجات الثانوية العامة (بنات)	١٤١٢هـ	٣٠٧٩١ طالبة
العدد المتوقع للخريجين	١٤١٥هـ	٢٨٥٠٠ طالبا
العدد المتوقع للخريجات	١٤١٥هـ	٤١٠٩١ طالبة
تستوعب الجامعات والكليات الأخرى	١٤١٥هـ	٢٥٥٠٠ طالبا وطالبة بالتقريب
تستوعب كليات البنات	١٤١٥هـ	١١٥٠٠ طالبة بالتقريب

ومع أن هذه الأرقام تقريبية (بنيتها إسقاطا على إحصاءات سابقة) ، فإن المشكلة تبدو غير مخيفة بالشكل الذي يتصوره المرء ، خاصة إذا ما علمنا بأن هناك قنوات أخرى غير الجامعات يمكن أن تستوعب من خريجي الثانوية العامة الذكور ما تبقى ممن لم تستوعبهم الجامعات ، مثل الكليات والمعاهد العسكرية ، والكليات المتخصصة مثل كليات الاتصالات ، والكليات الصحية المتوسطة ، إلا أن المرحلة القادمة من التنمية تستدعي إعادة النظر في الأسلوب المتبع حاليا في مؤسسات التعليم العالي من حيث الإعداد والانتشار والتنويع والتفاعل مع الهيئة الموظّفة والتفاعل مع البيئة .

ولقد بدأت تبرز ظاهرة تزايد أعداد الخريجات من الثانوية عن أعداد الخريجين من الذكور حيث تقل القنوات الاستيعابية الأخرى في المستوى الثانوي بالنسبة للبنات . ومعلوم أن المرأة مكانها البيت أصلا . لكن هناك استثناءات يمليها الشرع ، وتملي الحاجة بعضا منها ، تجبر المرأة على أن تساهم في كثير من الأعمال إذا ما توفر شرط أساسي لابد منه وهو عدم اختلاطها بالرجل ، فإذا ما أمكن إيجاد منافذ أخرى بديلة للثانوية العامة ، أو موازية لها ، في سلم تعليم الفتاة تحقق الشرط المشار إليه أعلاه ، فإن ذلك سيخفف من حدة هذه الظاهرة .

لكن تبقى ظاهرة كثرة الطلب على التعليم الجامعي من قبل المرأة ، وذلك أمر لابد من وضعه في الاعتبار خاصة وأن المرأة السعودية بدأت تبدي طموحا وثابا للاستزادة من العلم .

فإذا ما وضعنا في الإعتبار هذه الظواهر فإن تصميم برامج للمراحل فوق الثانوية للبنين فيما تتطلبه برامج التنمية الوطنية مطلقا ، مع مراعاة برامج التنمية الذاتية للإنسان ، مع إعطاء البرامج

المتاحة للمرأة تنوعا يتناسب مع ظروف المجتمع الإسلامي المتسم بالمحافظة والطهر من وسائل الابتذال ، وإنتشارا يمكنها من الوصول إلى كلية أو معهد في منطقتها إن لم يمكن ذلك في مدينتها . إذن فإن مستقبل التعليم الثانوي يحتاج إلى عدد من العوامل مثل :

- التنوع .
- الانتشار .
- التفاعل مع البيئة الوطنية والمحلية .
- التفاعل مع الهيئة الموظِّفَة .
- وجود كليات أهلية .
- إعادة النظر في أساليب القبول في الجامعات .

(أ) فالتنوع يتطلب منا دراسة أوضاعنا التنموية لكي نصمم برامج تخدمها ، فالتقنية المطلقة ، أو المتخصصة جداً كما هو الحال في اليابان حاليا ، قد لا يفيدنا تبنيها في الوقت الحاضر ، ولكن يفيد أن نتدرج إليها فيما بعد إن قيض الله لنا ذلك في المدى القريب وأمدنا بمواصلة الطموح .

نحتاج إلى أن نتدرج في التعليم التقني والفني من الصيانة ، إلى المساهمة في الاختراع ، إلى بناء الاختراع عندما يتيسر لنا تصميمه محلياً ، أو المساهمة مع الغير في ذلك .

(ب) وربما أن المملكة مترامية الأطراف فإن لكل منطقة منها خصائص محلية ، تجعل من مراعاة تلك الخصائص مطلبا وطنيا لابد من تحقيقه عندما ننشيء كليات فنية أو تقنية في هذه المنطقة أو تلك ، بحيث يكون التكامل بدلاً من التنافس . وحتى لا تكون المدن المزدحمة هي الأماكن الوحيدة لمؤسسات التعليم العالي (نظرية كانت أو عملية) .

فخصائص منطقة الشمال (الجوف / تبوك) مثلا تختلف عن خصائص تهامة (جيزان / القنفذة) أو جبال عسير . ولهذا فإن البرامج الزراعية التي تصمم في كلية تقنية زراعية في جيزان لابد أن تختلف عن برامج كلية زراعية تقنية تفتح في الشمال ، مع إمكانية تشابههما في بعض المكونات المشتركة .

(جـ) أما التفاعل مع البيئة فذلك مبدأ تربوي علمي أخذ دوره ، في هذا الزمن في كل مكان ، بحيث لايكون الانتفاع الإنساني الآني وسيلة للقضاء على متطلبات الإنسان المستقبلية ، أو متطلبات من يأتون من بعده . وذلك يعني أن لا تستنزف المصادر الطبيعية للإنتفاع الآني وترك من يأتون فيما بعد بقليل أو كثير يعانون ، فتلك جريمة لابد من أن يتلافاها الإنسان ناهيك بالإنسان المسلم الذي استعمره الله في الأرض . « هو الذي أنشأكم من الأرض واستعمركم فيها » .

(د) أما التفاعل مع الهيئة الموظِّفَة فهو أن يجد الموظف (بالكسر) لدى الكلية أو الجامعة متسعا لأفكاره تستوعبها وتوظفها ، بحيث تكون

وسيلة فعالة لانتفاعه بإنتاجها من الخريجين . ولابد أن تجد الكلية أو الجامعة ، في ورشته أو مصنعه أو مزرعته أو حتى مكتبه ، متسعا لتدريب من سيكونون عمالا أو فنيين أو موظفين لديه بحيث نوظف ما اصطلح عليه باسم البرامج التعاونية ، التي تتكون من أجزاء نظرية في فصول ومعامل الكلية ، وأجزاء أخرى من متطلبات البرامج في هيئة تطبيقات عملية تتم في المكتب أو الورشة أو المصنع . إذ أن مثل هذا التعاون سيجعل ممن نعدهم وسائل فعالة لخدمة من تعدهم الجامعة أو الكلية للعمل معه أو لديه .

إذا تم مثل هذا التنوع والإنتشار والتفاعل فإن مشكلة القبول ستجد من هذه الوسائل متنفسا لاستيعاب الكثيرين من خريجي الثانوية العامة .

(هـ) يضاف إلى ما سبق ، إمكانية أن يسمح للقطاع الأهلي بتشغيل كليات متخصصة ، تخدم أغراض هذا القطاع ، وتستوعب من الفئات من لا تستوعبهم الكليات أو الجامعات الحكومية بسبب بعض القيود النظامية ، كالطلبة غير السعوديين الذين يحكم دخولهم للجامعات نسبة محددة أملتها نظرة وطنية بحتة ترى الأولوية للسعوديين في الإستيعاب في الجامعات الحكومية .

(و) أما الجامعات القائمة حاليا فإنها مطالبة بأن توجد أسلوبا عمليا للمفاضلة بين المتقدمين يجعل الاختيار قائما على أسس علمية ، كالاختبارات التي تجريها الجامعات في الدول المتقدمة ، مثل اليابان والولايات المتحدة وألمانيا وذلك بعد أن أوجدت منافذ بديلة لمن لا تستوعبهم الجامعات .

أي أننا إذا أوجدنا منافذ بديلة في هيئة كليات متنوعة التخصصات متدرجة المراحل (سنتين إلى أربع سنوات) منتشرة في المناطق ، فإننا عندئذ نستطيع أن نطلب إلى الجامعات أن يقوم أسلوب القبول فيها على أساس المفاضلة من خلال نتائج امتحان يعقد لهذا الغرض . بحيث تكون الجامعات قاعدة للبحث والتدريس النظري (القائم على النظرية أساسا) مع عدم اغفال الجوانب التطبيقية .

وهكذا فإن الحياة العصرية تتسم بأن تكون كل مشكلة جرى حلها أمًا لمشكلة وليدة تتطلب رعاية ومتابعة وهكذا دواليك .

فلا النمط الجامعي التقليدي لو توسعنا فيه ، بلسم لمشكلات الخريجين والخريجات في الثانوية العامة لأن السوق لن تستوعب كل من يرغب التسلح بشهادة جامعية بنفس مستوى تأهيله .

ولا يستطيع كل الناس مواصلة الدراسة حتى نهاية الثانوية . وإن فعل الكثيرون فإن البعض من ذوي الظروف الخاصة لن يجدوا في النمط التقليدي للإعداد المتوسط والثانوي الذي لا يؤهل أحدا لوظيفة محددة ما لم يصاحب ذلك تدريب متخصص على هذا العمل أو ذاك ، هذه المهنة أو تلك ، وهذا هو الذي يتطلبه إعادة المناهج بحيث

تكون قادرة على استيعاب أفكار مهنية وممارسات مهنية وتدريبات مهنية في إطار المدرسة الثانوية ، بدءا بالمستوى المتوسط وتدريجا إلى المستوى الثانوي .

فإذا ما أمكن توطين المهنة فكرة ـــ لمن يعدّ نفسه لمرحلة أعلى ـــ وممارسة لمن يعدّ نفسه للعمل بعد الثانوية ، عندئذ يكون تنوع وانتشار الكليات الفنية أسلوبا لاستيعاب الخريجين والخريجات ، كل بحسب ما تؤهله له قدراته واستعداداته ووقته ، بحيث تكون الجامعات صرحا علميا للبحث والدراسات العليا المتميزة ، مع عدم إغفال الدراسات الجامعية التي تسهم في شرح النظرية وتطويرها . وسوف يكون القبول في الجامعات ـــ عندئذ ـــ معتمداً على أسلوب للمفاضلة ، يعرض المتقدمين لأسلوب من التقييم يتم في وقت واحد ، بحيث تقل الفروق الناجمة عن محدودية التقييم القائم حاليا الذي يخلق فروقا فردية يصفها البعض بأنها غير عادلة بسبب اختلاف مصادر المعلومات النظامية وغير النظامية للطالب التي أملتها اختلافات البيئة المنزلية والمدرسية .

خريج الثانوية العامة ... إلى أين !!

عبد الرحمن بن محمد السدحان
الأمين العام لمجلس الخدمة المدنية

تمهيـــــد :

أود بدءاً أن أزجي الشكر والتقدير لمؤسسة عبد الرحمن السديري الخيرية ثم لأسرة تحرير مجلة (الجوبة) لمنحي شرف المشاركة في هذا الحوار الجاد حول هوية التعليم الثانوي في بلادنا ، وأحسب أنها خطوة رائدة ومبادرة موفقة سنّتها المجلة بالتصدي لهذا الموضوع في وقت تتعالى فيه الأصوات وتتبارى الأقلام حول هذه القضية ، تشخيصاً وتقويماً ... ولعل من المناسب جداً أن أوطيء لهذا الحديث بأربع وقفات هامة :

الوقفـــة الأولـــى :

أن مشاركتي بالكتابة حول هذا الموضوع لا تتكيء على تخصص ولا تعتمد على تجربة ، ولذا فإن المشاركة مشوبة بالقصور لا محالة ، والإعتراف بالقصور فضيلة ... هناك من هم أندى مني باعاً وأثرى تجربة للتصدي لهذا الموضوع . لكن كرم الثقة التي أولاني إياها القائمون على هذه المؤسسة لم يدع لي مناصاً لإفساح ساحة الحديث لمن هم أوفر علماً وأسدّ رأياً .

الوقفـــة الثانيـــة :

أن التعليم الثانوي ليس نبتة منفردة تبدأ وتنتهي في فراغ ، بل هو جزء من المنظومة التربوية لما قبل الجامعة ، ولذا أتساءل عن السبب في إفراده بالبحث ، دون الربط بينه وبين الوضع الراهن في المرحلتين الابتدائية والمتوسطة ، بل وما قبل ذلك ، وبمعنى آخر ، فإن مخرجات التعليم الثانوي هي في محصلة البحث النهائي ، نتيجة تراكمية لحصاد المراحل السابقة له ، وبالتالي يتعذر فصل النظر فيه عن المعطيات الأخرى المحيطة به ، والمؤدية إليه ، فكما أنه يتعذر قياس مخرجات الجامعة سلباً أو ايجاباً دون تأمل منصف ودقيق للمرحلة التي تسبقها ، وهي المرحلة الثانوية ، فإنه يتعذر كذلك قياس مخرجات المرحلة الثانوية دون الربط بمخرجات ما قبلها سلباً أو إيجاباً .

الوقفة الثالثة :

أنه قد آن الأوان لإخضاع تجربتنا التربوية بكل فروعها وأجزائها ونواميسها لمراجعة جادة وشاملة تنطلق من مفردات العصر الذي نعيشه ، وتطلعات الجماهير المستفيدة بمخرجات التربية ، وطموحات الأجيال المتلقية لها ، بدءاً من حضانة الأطفال حتى كرسي الجامعة ، ومن ثم فإن قصر التأمل على تجربة التعليم الثانوي ليس له ما يبرره في ظني ، سوى أنه يمثل نهاية بداية ، هي ما يعرف بالتعليم العام ، ومنه تتفرع في اتجاهات متباينة وخيارات مختلفة ، ومن بينها خيار الجامعة ، وخيار التعليم الفني المتخصص ، وخيار الدخول في دوامة الوظيفة ، أياً كان موقعها ، وخيار الشارع ، بمعنى أن يهيم الخريج الثانوي على وجهه ، لا يدري أي سبيل يطرق ، ولا أي حيلة يختار .

ورغم ذلك ، أزعم أنه يكاد يتعذر موضوعياً فصل التفكير في المرحلة الثانوية عما يسبقها من مراحل تربوية أخرى تمثل في تقديري البنية الأساسية التي يقوم عليها التعليم الثانوي ، أداء ومضموناً ومخرجات .

الوقفة الرابعة :

إن طرح مثل هذه القضية على بساط الكتابة المعتمدة على اجتهادات أفراد متبايني الاختصاص والخبرة أمر محفوف بشيء من الحذر ، لأن الطرح سيكون في أحسن الأحوال ثمرة تنظير شخصي عن واقع التربية ، قد يخطيء وقد يصيب ، وقد يكون زاخراً في التفاؤل ، أو قاصراً في العمق ، أو مغرقاً في الإحباط ، لكنه يبقى رغم كل شيء تنظيراً له من الحق مثلما عليه من الباطل أو يزيد عليه قليلاً ، لكنه في نهاية المطاف اجتهاد يؤجر صاحبه ، مخطئاً كان أم مصيباً .

التعليم العام : نظرة شمولية :

الإنسان هو أثمن موارد التنمية وأندرها ، في معجم أي بلد ينشد التغيّر نحو الأفضل ، فهو إذاً غاية التنمية ووسيلتها ، وبه تكون أو لا تكون ، منهجاً ومضموناً ، وللتعليم الحظ الأكبر في صقل الإنسان ، واكتشاف مواهبه وقدراته ، وتحويلها إلى طاقات تصوغ خيارات التنمية وترعاها ، ويتعذر على المرء تصور أي تنمية لا يكون التعليم هاجسها الأول والثاني والعاشر والأخير ... والإنسان السعودي هو محور التنمية التي تلت قيام هذا الكيان الخالد ، بقيادة بطله المظفّر الملك عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود طيّب الله ثراه ، ويشير أكثر من مرجع تاريخي إلى أن التعليم كان الهاجس الأول[1] لمؤسس هذا الكيان الخالد عبد العزيز ، بعد أن استتب له الأمر ، واستقرّت الشرعية تحت راية التوحيد ، فأنيطت المهمة باديء الأمر بمديرية المعارف[2] عام ١٣٤٤هـ

(١) عبد العزيز بن عبد الله بن حسن آل الشيخ ، لمحات عن التعليم وبداياته في المملكة العربية السعودية (الرياض : مطابع العبيكان) ٢٧٩ صفحة .

(٢) نفس المصدر السابق .. ص (١٥) .

واستمرت[١] في مهمتها حتى عام ١٣٧٣هـ ، حيث أنشئت وزارة المعارف[٢] لتحل محل تلك المديرية ، وكان خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز ، يحفظه الله ، أول وزير لها ، ومعه شهد التعليم انطلاقات طموحة عمرت المدن والقرى والهجر .

ويورد معالي المرحوم الشيخ / عبد العزيز بن عبد الله بن حسن آل الشيخ[٣] ثاني وزير للمعارف وصفاً دقيقاً لمرحلة التأسيس لجهد التربية في عهد مؤسس هذا الكيان ، فيقول[٤] :

(يسجل التاريخ للملك عبد العزيز يرحمه الله أنه منذ أن استقر له الأمر في الرياض بعد فتحها ، واستعادتها وما حولها ، قد أولى التعليم عناية خاصة في وقت مبكر ، واستمر اهتمامه به في مراحل جهاده رغم ظروفه الصعبة التي أحاطت به وهو يسعى سعياً حثيثاً لتوحيد معظم شبه الجزيرة في دولة واحدة) .

ويقول رحمه الله في موقع آخر من نفس الكتاب ، واصفاً إصرار الملك عبد العزيز ــ طيّب الله ثراه ــ رغم كل ظرف ، على تأصيل جهد التعليم :

(... إن ظروف الجهاد وصعوبات التوحيد والوحدة لم تثنه عن اهتمامه بالتعليم ، فقد كان يعتبر التعليم من الأولويات التي لا تقبل التأخير ...)[٥] .

وقد مضت قافلة التعليم في الانتشار ، وخاصة في منطقة الحجاز[٦] مبتدئة بأربع مدارس في عام ١٣٤٤هـ ، ليرتفع هذا الرقم تدرجاً عبر الأعوام من عشر مدارس في عام ١٣٤٥هـ إلى مائة واثنتين وسبعين مدرسة في عام ١٣٦٩هـ إلى (٢٠٦) مدارس عام ١٣٧٢هـ ، ثم (٢٢٦) مدرسة في عام ١٣٧٣هـ[٧] وهي سنة تأسيس وزارة المعارف .

ويعتبر المؤرخون للنهضة التعليمية هذا التدرّج المتصاعد في قنوات التعليم عبر تسع وعشرين سنة (١٣٤٤ ــ ١٣٧٣هـ) انطلاقه جادة وسريعة نحو نشر التعليم ، رغم قسوة الظروف السائدة ، وصعوبة الأحوال الاقتصادية والاجتماعية ورغم وجود بعض المفاهيم التي كانت تعوق انتشار التعليم[٨] .

---

(١) يشير المرحوم الشيخ عبد العزيز بن عبد الله آل الشيخ في كتابه عن بدايات التعليم في المملكة إلى أن المرحوم الشيخ / صالح بكر شطا كان أول مدير للمعارف ، ثم توالى المدراء لها لفترة طويلة وكان آخرهم المرحوم الشيخ / محمد بن عبد العزيز بن مانع ، حيث شغل المنصب من ١٣٦٤هـ حتى عام ١٣٧٤هـ .

(٢) نفس المصدر السابق ... ص (١٥) .

(٣) شغل رحمه الله منصب وكيل وزارة المعارف في عهد وزيرها الأول خادم الحرمين الشريفين أيده الله ، ثم صار وزيراً لها بعد انتقال الملك فهد يحفظه الله إلى وزارة الداخلية ليكون وزيراً لها .

(٤) نفس المصدر السابق ... ص (١٣)

(٥) نفس المرجع السابق ... ص (١٣)

(٦) نفس المرجع السابق ... ص (٢٢)

(٧) انظر نفس المرجع السابق ... ص (٣٠)

(٨) نفس المرجع السابق ... ص (٢٢ ــ ٣٠)

قطاع التعليم الثانوي :

مرّ قطاع التعليم الثانوي بتحولات كثيرة ، سواء في المفهوم أو في المنهج ، فقد كان يعرف بأنه المرحلة التي تلي المرحلة الابتدائية ، وينقسم بدوره إلى مرحلتين ، المتوسطة ، ومدتها ثلاث سنوات ، والثانوية التالية لها ومدتها ثلاث سنوات . ويشير التوثيق التاريخي لهذه المرحلة إلى أن العهد السعودي ورث أربع[١] مدارس ابتدائية فقط من العهد الذي سبقه إذ لم تكن هناك مدارس متوسطة أو ثانوية[٢] . وقد أنشئت خلال الفترة من عام ١٣٤٤هـ وحتى عام ١٣٧٣هـ ، وهي فترة ولاية مديرية المعارف ، قبل إنشاء وزارة المعارف ، ثلاث عشرة مدرسة ثانوية ، أو ثلاث عشرة مدرسة لمرحلة ما بعد الابتدائية منها[٣] :

١ - المعهد السعودي في مكة المكرمة عام ١٣٤٥هـ .

٢ - مدرسة تحضير البعثات في مكة المكرمة عام ١٣٤٥هـ .

٣ - مدرسة طيبة الثانوية في المدينة المنورة عام ١٣٦٢هـ .

٤ - المدرسة الثانوية بجدة عام ١٣٦٢هـ .

٥ - مدرسة دار التوحيد بالطائف عام ١٣٦٤هـ .

٦ - المدرسة الثانوية بالإحساء عام ١٣٦٧هـ .

٧ - المدرسة الثانوية بأبها عام ١٣٦٧هـ .

٨ - المدرسة الصناعية بجدة عام ١٣٦٩هـ .

إن القصد من هذا السرد التاريخي الموجز هو محاولة التعرف على أبرز خصائص النهضة التعليمية التي أوقد شعلتها الأولى الإمام المؤسس عبد العزيز يرحمه الله ، حيث جعلها مهمته الأولى بعد الجهاد لتوحيد شمل البلاد ، لا بل أن (انتفاضة التعليم) إن صحّ هذا التعبير جاءت بعض مراحلها مصاحبة لمرحلة الجهاد أهمية وتوقيتاً[٤] .

ولما كان قطاع التعليم الثانوي هو الهاجس المسيّر لهذه الورقة ، فسنركّز ما تبقى من هذا العرض للحديث عن هذا القطاع ، بدءاً بالجانب الإحصائي له ، وإنتهاء بحديث موسع عن المعاني والانطباعات والاستنتاجات التي يمكن استقراؤها من قراءة الأدبيات المدونة المتاحة عنه ، وما يخالج الذهن من رؤى واعتبارات تخص هذه المرحلة الهامة ، باعتبارها نهاية بداية ، أو بداية نهاية ، لمرحلتين تعليميتين هامتين ، هما المرحلة الابتدائية بدءاً ، ومرحلة التعليم العالي نهاية .

---

(١) نفس المرجع السابق ... ص (٢٨)

(٢) انظر الصفحة (٣٠) من نفس المرجع السابق .

(٣) انظر الصفحة (٣٦) من نفس المرجع السابق .

(٤) يذكر المؤرخون أن الملك عبد العزيز يرحمه الله زار في عام ١٣٤٤هـ ، أي بعد عام واحد فقط من دخوله مكة المكرمة فاتحاً ، زار بنفسه كلاً من مدرسة الفلاح والمدرسة الفخرية وكلاهما مدرستان أهليتان ، حيث تبرع للأولى بمائة جنيه وعشر ذبائح وأربعة أكياس من الأرز ، وتبرع للثانية بخمسين جنيهاً وست ذبائح وأربعة أكياس من الأرز ... انظر كتاب بدايات التعليم في المملكة العربية السعودية ، لمؤلفه المرحوم عبد العزيز آل الشيخ ... ص (١٤) .

ما هو حجم قطاع التعليم الثانوي :

تدل الإحصاءات المتاحة على تنامي قطاع التعليم الثانوي عبر السنوات ، فمنذ بداية العهد السعودي وحتى عام ١٣٧٣هـ أنشئت ثلاث عشرة مدرسة[١] تضم المرحلتين المتوسطة والثانوية ، لكنها كانت تسمى في ذلك الوقت المرحلة الثانوية ، ثم قفز الرقم قفزات نوعية عبر الأعوام من ١٣٨٠هـ وحتى ١٤١١هـ ليصل مجموع المدارس إلى (٥٨١) مدرسة ، تُؤوي ما يقرب من المائة وثلاثين ألف طالب[٢] ، وهذا الرقم خاص فقط بالذكور ، أما إذا أردنا التعرف على الوضع الاحصائي العام للتعليم الثانوي لشقي البنين والبنات في عام ١٤١٣هـ نخرج بالنتيجة التالية :

(أ) بلغ مجموع عدد مدارس المرحلة الثانوية للبنين والبنات عام ١٤١٣ هـ « ١٤٨١ » مدرسة[٣] منها « ٧٨ » مدرسة ليلية للذكور و « ١٤٠٣ » مدرسة نهارية للذكور والإناث تختص مدارس الإناث منها بـ « ٧٢٣ » مدرسة[٤] .

(ب) أما عدد الطلاب والطالبات في المرحلة الثانوية في عام ١٤١٣هـ فقد بلغ (٢٨٩٥٦٢) طالباً وطالبة ، منهم (١٥٦٩٧٦) طالباً من الذكور ، و (١٣٢٥٨٦) من الإناث[٥] .

(جـ) بلغ عدد الطلاب المستجدين في الصف الأول الثانوي (١٠٤٢٤٠) طالباً وطالبة ، أي بنسبة ٧٩,٩٪ من إجمالي عدد الطلبة في الصف الأول ، أما النسبة الباقية وقدرها ٢٠,١٪ من إجمالي عدد الطلبة في الصف الأول فهم المعيدون لذلك الفصل[٦] .

التعليم الثانوي ... إلى أين ؟ :

كان الغرض من إيراد البنود الاحصائية السابقة محاولة طرح صورة تقريبية لحجم التعليم الثانوي عبر السنوات ، وتدل كل المؤشرات على أن عدد المنتمين إلى هذا القطاع من طلاب ومعلمين وإداريين في تنامٍ مستمر عبر السنوات القادمة بحيث يحتمل أن يتجاوز الرقم النهائي للخريجين والخريجات من التعليم الثانوي وحده المائتي ألف خريج وخريجة بحلول العام (٢٠٠٠ م) .

والتعليم الثانوي من وجهة نظر فلسفية منعطف هام في معادلة التربية ، ويمكن وصفه بالقول أنه محطة الاختيار الصعب لهوية المستقبل ، فمنه وبه يولد القرار عن كينونة الغد الذي يحلم به المرء ، ذكراً كان أم أنثى ، وتختلف صيغة القرار ومحتواه من شخص لآخر ، تبعاً لاختلاف الموقف الذي

---

(١) عبد العزيز بن عبد الله بن حسن آل الشيخ : لمحات عن التعليم وبداياته في المملكة العربية السعودية (الرياض مطابع العبيكان) ص (٣٦) .
(٢) وزارة المعارف ، مجلة التوثيق التربوي (١٤١١هـ ــ ١٤١٢هـ) ص (٢٥) .
(٣) وزارة المعارف مركز المعلومات الاحصائية والتوثيق التربوي - الرئاسة العامة لتعليم البنات - الإدارة العامة للبحوث التربوية .
(٤) وزارة المعارف تطور التعليم في المملكة العربية السعودية (١٤١٠هـ ــ ١٤١٢هـ) : الرياض ١٤١٣هـ .
(٥) المصدر السابق ... ص (٣٠) .
(٦) المصدر السابق ... ص (٣٠) .

يتبناه تجاه مرحلة التعليم الثانوي ، فهناك من يعتبر تحصيل هذه المرحلة نهاية ينشد بها بدايات جادة في الحياة ، وهناك من تنعقد به همته لطلب العلا ، وهناك من تقصر به همته دون ذلك لظروف يقدّرها هو تقديراً ، أو تفرضها عليه مؤثرات لا يملك لها ردعاً .

إذن فالمرحلة الثانوية حلقة هامة في سلم طموح المرء هي حلقة القرار ، إما بالمضيّ قدماً في التحصيل أو بالدخول في لجة الحياة تربصاً بفرص العيش ... وفي ظني أن هذه أخطر المراحل وأدقها في حياة الشاب (أو الشابة) يفتقر فيها إلى النصيحة الجادة والرأي السوي لـ (صناعة) قرار الغد ... والشاب في هذه المرحلة الحرجة قد يلتمس النصح ، وقد يحيد عنه ، فإن التمس النصح ، فممّن ؟ هنا تتعدد مصادر النصح والمشورة بدءاً بالأبوين والأب خاصة ، مروراً بالأخوة والأخوات والأصدقاء ، وانتهاء بزملاء الدراسة ، ويحتمل أن يكون لهؤلاء التأثير الأكبر في صياغة (الخيار) الذي ينتهي إليه الشاب فهُم قدوته ومثاله .

هنا نأتي إلى صلب السؤال الذي طرحته هذه الندوة عنواناً لها وهاجساً : التعليم الثانوي إلى أين ؟ ... والمقصود بذلك ، إذا كنت أدرك مغزى السؤال هو : ماذا سنصنع بالألوف المتراكمة من خريجي الثانوية العامة ، ذكوراً وإناثاً ؟ هل يمكن إلحاقهم بالجامعات المحلية ؟ وبمعنى أكثر دقة هل يجوز الربط بين مصير خريج الثانوية العامة والجامعة بما قد يوحي وهماً أن لا مستقبل لهذا الخريج إذا لم يجد مقعداً في الجامعة ! ؟ ... هنا يختلف الناس أشتاتاً في التعامل مع هذا السؤال :

(أ) فهناك من يظن أن التعليم الجامعي حق مشاع لكل مواطن ، مثله في ذلك مثل الماء والهواء ، وإن حجب هذا الحق لعلة أو أخرى ، تعطيل لا مبرر له ، ولا تسامح معه .

(ب) وهناك من يربط ربطاً دقيقاً بين قدرة الطالب على التحصيل ومفردات التعليم الجامعي ، تلقياً واستيعاباً وبحثاً ، ومثل هذا التفسير يقصر التعليم الجامعي على شريحة منتخبة من خريجي الثانوية العامة وما في حكمها ، بحيث يكون خيار الجامعة أمام الشاب مقروناً بمعايير تمنح هذا الخيار خصوصية تنأى به عن نطاق العمومية المطلقة التي تحدثت عنها السطور السابقة .

(جـ) وهناك من يرغب في تقنين أداء الجامعة مدخلاً ومخرجاً ، باحتياجات التنمية في مدلولها الواسع من تخصصات تخرجها من أسر الاعتماد على الاستقدام من الخارج .

(د) وهناك من يحرص على إلحاق ابنه أو ابنته بالجامعة ، لا طمعاً في التعليم نفسه ، كحق مطلق ، مثلما تصنفه الفئة الأولى من هذا التصنيف ، ولكن التماساً (الوجاهة الاجتماعية) ، وتحسيناً لفرص الشاب أو الشابة في التلاحم اجتماعياً مع شرائح المجتمع

الأخرى .. ويقول أحدهم دفاعاً عن مثل هذا الموقف : (ماذا تريد الناس أن يقولوا عن ابني أو ابنتي إذا لم يكونوا من خريجي الجامعة ؟ وكيف أبرِّر « عجزهما » عن إدراك الشهادة الجامعية ؟) ... وغير ذلك من المقولات التي لا تغيب عن الذاكرة .

إذن فإن خريج الثانوية العامة يواجه معضلة شاقة ذات أطراف عدة :

١ – معضلة التعرف على قدراته ومواهبه التي يمكن أن يوظفها لأغراض المرحلة القادمة بما يمكّنه من خوض التجربة الجامعية .

٢ – وإذا كان مقتنعاً بملاءمته لدخول الجامعة ، برزت له معضلة أخرى تتعلق بالتخصص الذي يمكن أن يختاره درباً لمشوار الجامعة ، والحياة من بعدها .

٣ – وإذا كان يملك تصوراً واضحاً يجسّد رغبته في الجامعة وقدرته على التعامل معها ، ويملك إلى جانب ذلك وضوحاً في الرؤية حول التخصص الذي ينشده درباً نحو الجامعة والحياة برزت له معضلة ثالثة ، وهي محاولة التوفيق بين رغبته هو ورغبة والده أو والدته أو الأثنين معاً ... هناك بالطبع صنف من أولياء الأمور آباءً وأمهات ، إخواناً وأخوات ، يقيسون رغبة الشاب المقبل على الجامعة بمكيال خاص بهم ، معتمدين في ذلك على تقنين شخصي لفرص الفوز والفشل ، والطموح والخمول ، وغير ذلك من المعايير السلوكية التي تعرف (منظومة) الإنسان السويّ ... قد يصر أب على خيار (الطب) خلافاً لرغبة ابنه الذي يفضّل حقلاً من حقول الهندسة أو ما في حكمها ... وقد يصرّ أب آخر على طرق باب الدراسات الشرعية في حين يفضّل الإبن الدراسات النفسية أو الإجتماعية أو الأدبية ، وهكذا يجد الشاب نفسه محاصراً بشبكة من الخيارات كل منها يزعم أنه وحده يملك الصراط إلى اليقين ، وتأخذ الحيرة بالشاب كل مأخذ ، فلا يدري من بيده زمام اليقين من بين المحيطين به بدءاً بالأبوين ، وانتهاءً بزملاء الدراسة ، فإذا حاول اللجوء إلى نفسه ، وتحكيمها في الأمر لم يجد رصيداً من العلم أو الخبرة يرجح عنده الاستقلال بالحكم على الموقف ، بعيداً عن تأثير المحيطين به ، وعندئذٍ يلجأ من جديد إلى طلب المشورة ممن لا يملكون علماً ولا خبرة في الأمر ، لأن أحدهم قد لا يفوقه خبرة يرجح بها حكمه ، وتستوي بها مشورته .

إذن ، إذا كان خريج الثانوية العامة لا يملك الحكم المنصف لنفسه ، ولا يجد المشورة السوية بين أهله وخلّه ، فأين يذهب وإلاَم يحتكم ؟ ، لنا أن نتصور حال شاب كهذا ينفق الليالي والأيام بحثاً عن قرار ينهي حيرته مع نفسه ، ويمنحه الخيار المناسب لرغبته وقدراته ، ثم يجد نفسه في نهاية المطاف مرغماً على ترجيح مشورة أب أو أخ أو صديق أو زميل دراسة ، لا حباً فيما أشار به ولكن هرباً من معاناة الحيرة وأرق القرار .. ويذهب الخريج إلى الجامعة طمعاً في تخصص ما ،

فإن كان ذو حظ وتقدير يؤهله للقبول ، صار إلى ما صار إليه ، وبدأ مشوار الأربع سنوات وهو يغالب نفسه خوفاً من الفشل وشماته ولّي أو صديق ، ثم ينتهي المشوار بنجاح ، ليعود فيسأل نفسه من جديد : هل كنت على حق عندما اخترت هذا التخصص أو ذاك ؟ أو كنت منصفاً لنفسي ، صادقاً معها عندما رجّحت مشورة زيد أو عمرو من الناس ؟ وقد يتجه صاحبنا إلى الجامعة بتقدير زهيد ، يطرق أبواب التخصصات المختلفة ، فلا يجد مجيباً وقد ينقذه ظرف أو نفوذ ولي ، فيفوز بمقعد في كلية لا رغبة له بها ، ولا طاقة له معها به لكنه ينتظم بها خوفاً من مظنة الناس ، وتصنيفهم له بين أقرانه وأترابه فيما بعد بأنه (غير جامعي) ، ويمضي في الجامعة سنة أو سنوات لينتهي به الأمر بنجاح زهيد التقدير ، أو بانسحاب في أول المشوار أو في وسطه ، ليهيم على وجهه فترة من الزمن يمني نفسه بالوظيفة أو بأي عمل ينسيه مرارة الفشل في الجامعة ، فإذا سأله سائل لِم لَمْ تكمل مشوارك الجامعي ؟ ، أجاب بأن ظروفاً ملحة أجبرته على طلب الوظيفة قبل أوانها ، لكنه سيستأنف مشوار الجامعة ليلاً أو انتساباً قد يسوق هذا الكلام جاداً ، وقد يعني بها الهروب فقط من فضول الناس وملاحقتهم له بالسؤال عن سبب غياب الود بينه وبين الجامعة .

تلك كانت فذالك اجتماعية ونفسية يسيرة حاولت من خلالها الولوج إلى ذهن ووجدان خريج الثانوية العامة ، في المرحلة التي تعقب رحيله من المدرسة ووقوفه على مشارف الغد ، ولم آت غلواً حينما قلت بأن هذه أخطر مراحل العمر التي يواجهها الإنسان الحديث ، لأنه مطالب بقرار يفترض أن يحدد به مسار المستقبل عبر الجامعة أو بدونها ، وقيمة هذا القرار أنه إذا لم يكن رشيداً ولا حكيماً ، فقد يصير الشاب إلى حلقة من التناقضات والتفاعلات التي لا تفيده في شيء ، وقد صورت معضلة الشاب عبر السطور الماضية بعدم قدرته على تحكيم نفسه في أمره ، وغياب الخبرة عمّن يحيطه به من الأهل والمقربين الذين يحاولون جاهدين التأثير عليه باسم المساعدة في اتخاذ القرار نحو الجامعة أو ضدها .

نطاق الاستيعاب في الجامعات :

نأتي الآن إلى معضلة أخرى نشأت حديثاً بسبب تنامي عدد خريجي الثانوية العامة ، وهي أن الجامعات السبع إضافة إلى الكليات العسكرية والتقنية لا تستطيع استيعاب كل طارق لأبوابها ، لعدة أسباب منها : التخصص والتقدير الأكاديمي للمتقدم والمكان ، كل هذه محددات لا يمكن تجاهلها أو تحجيمها في منظومة القبول في الجامعات . ومعنى ذلك أن قدرة أية كلية جامعية أو شبه جامعية على القبول مشروطة بـ :

١ – توفر التخصص الملائم للكلية .

٢ – توفر المعدل الأكاديمي المؤهل للقبول .

٣ – المكان ، فقد يتوفر التخصص المطلوب لدى المتقدم للقبول ، لكن تقديره لا يؤهله لذلك ، وقد يتوفر التخصص والتقدير اللازمين للقبول ، لكن المقاعد المتاحة

للقبول محدودة ، فتضطر الكلية إلى (المفاضلة) بين الخريجين لاختيار العدد المطلوب ... ولعلاج هذه المعضلة تُطْرح بين الحين والآخر الحلول التالية :

أولاً : فهناك من يدعو إلى توسيع قاعدة القبول في الجامعات ، بغض النظر عن التقدير المطلوب ، ويتطلب هذا بالطبع توسيع الرقعة المكانية للجامعات لرفع قدرتها الاستيعابية ولهذا البديل محاسن وعيوب ... فمن محاسنه أنه يتيح الفرصة لكل راغب في الجامعة للانتظام بها ، ومن ثم يقطع دابر الحيرة والقلق في نفس الخريج الثانوي ، كما أنه يحقق أمل أولياء الأمور الذين تشقيهم حيرة ابنهم أو ابنتهم بحثاً عن هوية (الجامعي) ... لكن لهذا البديل عيوباً ، منها :

(أ) ترجيع عامل الكم على ما سواه بما يؤدي إلى تزاحم الفصول ومن ثم اضطراب العلاقة بين الطالب والأستاذ ، وتقليص المنفعة العلمية المتاحة .

(ب) ارتفاع التكلفة المالية لمثل هذا الصنف من التوسّع الكمي .

(جـ) غياب رؤية الربط بين مخرجات الجامعة واحتياجات المجتمع من الكفاءات المؤهله ، وتكون النتيجة وجود فائض من التخصصات لا حاجة للمجتمع به ، وتنشأ دوامة الحيرة من جديد في ذهن الشاب ، بعد أن آكتسب هوية الجامعة . ويُعاد طرح سؤال هذه الندوة ، ولكن بصيغة جديدة — الخريج الجامعي ... إلى أين ؟!

ثانياً : هناك الدعوة المتكررة الصدى لإنشاء جامعة أهلية تستوعب الفائض من خريجي الثانوية العامة ، ولهذا البديل أيضاً مناقب ومثالب ، فهو قد يسهم إسهاماً حقيقياً في استيعاب جزء من الفائض عن احتياج الجامعات ، ولكن يبقى السؤال ... ثم ماذا ؟ إذا كان الهدف من إيجاد جامعة أهلية إستيعاب الفائض من الشباب ، لغرض الاستيعاب فحسب ، بعيداً عن اعتباري الاحتياج والتخصص ، فإن ذلك يعني أن الجامعة الأهلية ستكون نسخة مكررة للجامعة الحكومية ، وستسهم في حقن المجتمع بالمزيد من التخصصات التي لا حاجة لها بها ، أما إذا كانت الجامعة الأهلية ستنشأ على أسس من الجدوى العلمية والعملية المدروسة ، مراعية في ذلك سد الخلل في التعليم الجامعي العام ، فالأمر هنا جد مختلف ، والحاجة للأطباء السعوديين ملحة جداً والكليات الأربع التي ترعاها الدولة لا تغطي هذا الاحتياج .. إذن فما الذي يحول دون إنشاء كلية أو أكثر للطب البشري ، وأخرى لطب الأسنان وثالثة للتمريض ، ورابعة للعلوم الطبية المساعدة ؟ وغير ذلك من التخصصات التي تفتقر إلى حضور المواطن تأهيلاً وأداء .

ثالثاً : وهناك المروجون للانتساب (الانتظام الجزئي) في الجامعات ، ولهذا البديل سوءات تفوق الحسنات ، وأهمها أنها تحجم عملية التلاحم التربوي بين الطالب والأستاذ ، وتُبقى الطالب المنتسب أسير النص المكتوب ، يتلقف ما فيه ليصبه في نهاية العام في امتحان مكتوب ، يخرج في نهايته بوثيقة تمنحه هوية الانتماء إلى الجامعة .

أين المخرج لأزمة خريج الثانوية العامة ؟

حاولت في الصفحات السابقة طرح صورة مقتضبة لإشكالية الخريج الثانوي الذي يجد نفسه بعد اثني عشر عاماً من التعليم المنتظم في مفترق طرق ، يفترض أن يختار منها ما يلائم طموحه وقدرته ، وتوقعات المجتمع من حوله ، وتحدثت عن خيار الجامعة ، مشيراً إلى المعضلة المتعددة الأطراف التي يواجهها الخريج الثانوي في التوفيق بين (تابع) يكاد يبلغ مستوى الأسطورة في نظر بعض شرائح المجتمع حين تصنّف الجامعة بأنها البديل الذي لا بديل له ، وبين قدرات الخريج نفسه ، الذاتية والمكتسبة ، وفرص الإستثمار المهني لإشباع حاجة المجتمع الآنية والمستقبلية . وتعرضت بإيجاز لمجمل المواقف والآراء المتعلقة بالموضوع ، والبدائل المطروحة لسد الخلل في منظومة الاستيعاب الجامعي ، بدءاً بتوسيع قاعدة القبول ، تقديراً ومكاناً ، وإتفاقاً ، مروراً بفكرة الجامعة الأهلية وإنتهاء بفتح فرص أكثر سخاء للانتساب في الجامعات .

وسأكرس ما بقى من هذه الورقة لطرح أفكار موجزة لاحتواء مشكلة الخريج الثانوي ، ولن أزعم سلفاً أن الحلول التي سأطرحها كافية ولا شافية . بل هي مؤشرات نطمع أن نبني عليها مبادرات قادمة بإذن الله . هذا أمر .. أما الأمر الآخر ، فهو أن التعامل مع ظاهرة الفائض في خريجي الثانوية العامة ستبقى هماً إنسانياً ووطنياً ملازماً لنا ، الآن وغداً ، وعبر المستقبل البعيد ... والحل لا يكمن في إيجاد مقعد في الجامعة لكل خريج ثانوي ، لأن لذلك محاذير وتبعات جسيمة ، ولكن في إيجاد قنوات متعددة لاستثمار طاقة خريج الثانوية العامة ، بما في ذلك الجامعة لصالح المجتمع والوطن ، آخذين بعين الاعتبار أمرين هامين ... أحدهما أن الخريج إنسان قبل كل شيء وبعد كل شيء ، وثانيهما أنه ثروة وطنية لا تعدلها ثروة ، ومن ثم فمن الظلم له وللمجتمع والوطن العبث بهذه الثروة تحت أية مظلة وفي ظل أي شعار .

اقتراحات :

أود أن أختم هذه الورقة بطرح بعض الاقتراحات التي يمكن أن تسهم مجتمعة أو متفرقة في رسم مسار الخروج بخريج الثانوية العامة من نفق الحيرة إلى نور اليقين ، مذكراً في نفس الوقت أن قضية خريج الثانوية العامة ستظل تتفاعل في أذهاننا سنين عديدة طالما استمر التدفق العددي الكبير من مدارس البلاد ، لكنها قد تزداد حضوراً وتعقيداً لو التزمنا الصمت حيالها ، أو ألزم المجتمع نفسه بخيار أحادي الاتجاه لاستثمار طاقة خريج الثانوية ، وهو خيار الجامعة دون سواها .

أما الاقتراحات التي أود طرحها في هذا الصدد فهي :

أولا : إقامة مراكز متخصصة في الجامعات للإرشاد الأكاديمي يتولاها متخصصون في التربية والتنمية ، مهمتها تقديم المشورة المتخصصة لطالب الثانوية حول نوع الاختصاص الذي يرغب الالتحاق به ، والطموحات المهنية المرتبطة به مستقبلاً كما تساعد الطالب على رسم صورة أدق

لمهاراته وقدراته ، يستطيع من خلالها التوفيق بين توقعاته وفرص النجاح المتاحة له عبر المشوار الجامعي وبعده.

ثانياً : حث الشركات الأهلية على استقطاب شرائح مختارة من خريجي الثانوية العامة لابتعاثهم ابتعاثاً داخلياً أو خارجياً إلى المعاهد والكليات المتخصصة وفق احتياج هذه الشركات وقدراتها ، ويتوجهون للعمل بها بعد التخرج .

ثالثاً : التوسع في برامج التأهيل المهني المتخصص لمن لا تتاح لهم فرص الالتحاق بالجامعات ، كي يستفيدوا من فرص العمل في القطاع الأهلي والحكومي .

رابعاً : التوسع في افتتاح الكليات التقنية المتخصصة في حقول الهندسة الزراعية والكهرباء والحاسب الآلي والهندسة الميكانيكية والفندقة وغير ذلك من التخصصات التي يفتقر إليها سوق العمل ، ويضطر اضطراراً إلى تعويضها بالاستقدام من الخارج ، ويمكن أن يكون للقطاع الأهلي دور رائد ونشط في هذا الصدد ، وهو خير من إنشاء جامعة أهلية بمضامين مشابهة لتلك التي تخدمها الجامعات الحكومية .

خامساً : سن نظام التجنيد العسكري ، أو (خدمة العلم) لمدة لا تقل عن سنتين لخريج الثانوية العامة ، يكتسب خلالهما الكثير من المهارات والقدرات تكون رصيداً له في المستقبل ، بعد ترك الخدمة ، وقد يرجح لديه خيار المهنة العسكرية ، ويشق طريقه تدرجاً في سلمها . وعندي أن الخدمة العسكرية ستمتص عدداً كبيراً من خريجي الثانوية العامة ، وتفتح لهم أفاقاً رحبة من تربية الروح وترويض العقل وتدريب البدن على تحمل تبعات الحياة ، حسيّة ومعنوية .

سادساً : إعادة تقويم قواعد القبول في بعض الكليات الجامعية المهنية بحيث نتمكن من استقطاب أعداد أكبر من طلاب المرحلة العلمية الثانوية ، ككلية الطب وبعض فروع الهندسة والعلوم الطبية المساعدة ، وهذا بالطبع يتطلب استثمار أموال إضافية لاستيعاب التوسع في القبول . وقد يكون من الملائم هنا النظر في استقبال مبادرات المتطوعين من الموسرين في المجتمع لإقامة مرافق مؤهلة في هذه الكليات تحمل أسماءهم ، تساعد على دعم القدرة الاستيعابية لهذه الكليات ، وفي هذا تخفيف للعبء المالي على الدولة ، وتمكين للرأسمال الخاص من البذل تطوعاً لخدمة أغراض وطنية لا يكون هدفها الربح المادي المباشر ، لكنها تستمد ربحها المعنوي من إسهامها في خدمة المجتمع عبر جيله الشاب .

خريجو الثانوية العامة... إلى أين !!

رؤية ذاتية

الدكتور / سعيد بن محمد المليص
وكيل وزارة المعارف المساعد للتطوير التربوي

تلخيص

لم يشهد التاريخ المعاصر انطلاقة عملاقة في المجالات التنموية كتلك التي خطتها المملكة العربية السعودية في فترة زمنية هى قصيرة في عمر الأمم والشعوب . وقد آتت التنمية ثمارها يانعة في جميع المجالات وكان مجال التعليم من أهم تلك الحقول التي أثّرت في التنمية وتأثرت بها فالتعليم قد أعطى عمليات التنمية في المملكة دفعات قوية وقفزات متطورة بما وفّره لها من قوى بشرية أسهمت بوعي وإدراك في مزيد من التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وقد كان من ثمار التنمية أن أصبح بالإمكان توفير المدارس والخدمات المدرسية المناسبة التي أسهمت في انتشار الخدمات التعليمية والتوسع فيها . ونتيجة لهذا التوسع الكبير في توفير المدارس شهدت الساحة أعدادًا كبيرة من الخريجين تتزايد عاما بعد عام وبخاصة المرحلة الثانوية التي يتسابق خريجوها نحو الالتحاق بالكليات والمعاهد . غير أن نسبة منهم لا تتمكن من تحقيق هذه الرغبة ولا يجدون فرصة للحصول على عمل مناسب لعدم ملاءمة سوق العمل لهم سواء لقلة الوظائف المتاحة أو لضعف إعدادهم للوظيفة المناسبة أو لوجود العمالة الأجنبية المنافسة مما يتسبب في مشكلات تزيدها تعقيدا تلك المرحلة العمرية الحرجة لأولئك الشباب مما يتطلب إيجاد حلول حاسمة وفعالة تبدأ من تطوير برامج المرحلة الثانوية ومناهجها وتواكبها حلول ميدانية تتلمس جوانب المشكلة وتعالج مسبباتها وتخفف من أبعادها .

ولعل هذا ما يقودنا إلى الحديث عن أهمية المرحلة الثانوية وأهدافها وأهم المؤشرات الدالة على تلك المشكلة التي نحن بصددها لنخلص إلى اقتراح الحلول المناسبة لها .

المرحلة الثانوية وأهدافها :

لا تختلف الآراء حول أهمية المرحلة الثانوية في حياة الطلاب وذلك لطبيعتها الخاصة التي تميزها

حيث تجيء هذه المرحلة في فترة عمرية مهمة ومؤثرة في سلوك الطلاب تعد من أخطر أدوار حياتهم وأكثرها تأثيرا في سلوكياتهم المستقبلية ولذلك فإن هذه الفترة من أشد الفترات حاجة للرعاية والاهتمام من قبل رجال التربية والقائمين على أمر تخطيطها . والتربية المهتدية بنور الإسلام المنبثقة من مفاهيمه هي التي تستطيع أن تقوم بهذه المهمة خير قيام .

والتربية في المملكة العربية السعودية تقوم على الإسلام الذي تدين به الأمة عقيدة وعبادة وخلقا وشريعة وحكما ونظاما متكاملا للحياة .

وانطلاقا من ذلك فإن سياسة التعليم في المملكة قد حددت أهداف المرحلة الثانوية تحديدا يتناسب وأهمية هذه المرحلة والخصائص المميزة لها وما ينبغي أن تكون عليه الدراسة فيها حيث تهدف المرحلة الثانوية في المملكة إلى تحقيق ما يلي :

- متابعة تحقيق الولاء لله وحده وجعل الأعمال خالصة لوجهه ومستقيمة – في كافة جوانبها – على شرعه .
- دعم العقيدة الإسلامية التي تستقيم بها نظرة الطالب إلى الكون والإنسان والحياة في الدنيا والآخرة . وتزويده بالمفاهيم الأساسية والثقافة الإسلامية التي تجعله معتزًا بالإسلام قادراً على الدعوة إليه والدفاع عنه .
- تمكين الإنتماء الحي لأمة الإسلام الحاملة لراية التوحيد .
- تحقيق الوفاء للوطن الإسلامي العام وللوطن الخاص (المملكة العربية السعودية) بما يوافق هذه السن من تسام في الأفق وتطلع إلى العلياء وقوة في الجسم .
- تعهد قدرات الطالب ، واستعداداته المختلفة التي تظهر في هذه الفترة وتوجيهها وفق ما يناسبه وما يحقق أهداف التربية الإسلامية في مفهومها العام .
- تنمية التفكير العلمي لدى الطالب وتعميق روح البحث والتجريب والتتبع المنهجي واستخدام المراجع والتعوّد على طرق الدراسة السليمة .
- إتاحة الفرصة أمام الطلاب القادرين وإعدادهم لمواصلة الدراسة – بمستوياتها المختلفة – في المعاهد العليا والكليات الجامعية في مختلف التخصصات .
- تهيئة سائر الطلاب للعمل في ميادين الحياة بمستوى لائق .
- تخرّج عدد من المؤهلين مسلكيا وفنّيا لسدّ حاجة البلاد في المرحلة الأولى من التعليم والقيام بالمهام الدينية والأعمال الفنية (من زراعية وتجارية وصناعية) وغيرها .
- تحقيق الوعي الأسري لبناء أسرة إسلامية سليمة .
- إعداد الطلاب للجهاد في سبيل الله روحيا وبدنيا .
- رعاية الشباب على أساس الإسلام ، وعلاج

---

(١) سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية . وزارة المعارف ــ الطبعة الثانية ١٣٩٤هـ .

مشكلاتهم الفكرية والانفعالية ، ومساعدتهم على اجتياز هذه الفترة الحرجة من حياتهم بنجاح وسلام .

- إكسابهم فضيلة المطالعة النافعة والرغبة في الازدياد من العلم النافع والعمل الصالح واستغلال أوقات الفراغ على وجه مفيد تزدهر به شخصية الفرد وأحوال المجتمع .
- تكوين الوعي الإيجابي الذي يواجه به الطالب الأفكار الهدامة والاتجاهات المضللة .

تساؤلات مهمة :

ولقد انتشر التعليم في المملكة انتشارا كبيرا في فترة زمنية قصيرة إذا قيست بالشهور والأعوام ولكنها ثرية حافلة إذا قيست بالإنجازات والأعمال فقد كان من نتاج تلك المسيرة التعليمية الموفقة أن صارت المرحلة الثانوية تضم أكثر من (٦٨٧) مدرسة يدرس فيها أكثر من (١٤٣٤٢٣) طالبًا في وزارة المعارف فقط (*) .

وهذه الزيادة الكبيرة في أعداد طلاب المرحلة الثانوية تلقي بالعبء على رجال التعليم ليسألوا أنفسهم إلى أين يسير التعليم الثانوي بهذه الأعداد المتزايدة من الطلاب عاما بعد عام ؟ وهل حققت مناهج هذه المرحلة ما تصبو إليه من إعداد الطلاب بما يتناسب وأهداف التعليم فيها ؟

وتظل التساؤلات تتزايد وتتولد عنها تساؤلات جديدة إذا وضعنا في الاعتبار تلك الأعداد التي تتخرج كل عام من هذه المرحلة وتنهي الدراسة فيها وتأمل الالتحاق بكلية يتطلعون إليها فإذا بهم لا يجدون مكانًا لهم في أي من هذه الكليات وهنا تكمن المشكلة التي يمثلها التساؤل التالي :

هل تمكنت برامج التعليم الثانوي ومناهجه من إعداد هذه الأعداد المتزايدة للحياة والانخراط في سلك العمل بكفاءة ودراية ؟ ثم هل تستطيع سوق العمل في المملكة أن تستوعب كل هذه الأعداد في ظل المنافسة التي تجدها من العمالة الوافدة ؟

وإذا لم يجد الطالب فرصته للالتحاق بإحدى الكليات ولم يجد أيضا فرصة للالتحاق بعمل مناسب فماذا يعمل ؟ وماذا تكون النتيجة ؟

وهكذا تتشعب المشكلة وتتداعى تساؤلاتها لتبرز بأبعادها التربوية والاجتماعية والنفسية وانعكاساتها السلبية الأخرى على مجالات الحياة المختلفة . ويزداد حجم المشكلة وتتفاقم إذا لم توضع الحلول المناسبة لها .

وعاما بعد عام تصبح المشكلة بأبعادها المختلفة عقبة تهدد مسيرة التنمية التي تعيشها البلاد .

ولبيان حجم المشكلة يمكننا أن ننظر إلى إحصائية تمثل أعداد الخريجين من المرحلة الثانوية عام ١٤١٠ هـ من الذكور فقط (**) حيث نجد أن عددهم قد بلغ ٢٨٥٥٥ ناجحًا في حين أن من قبل منهم بالجامعات والمعاهد العليا ١٧٩٣٥ وبذلك يكون لدينا عدد كبير من الطلاب

(*) خلاصة إحصائية عن التعليم في وزارة المعارف لعام ١٤١٢هـ ــ من إصدار مركز المعلومات الإحصائية والتوثيق التربوي ــ وزارة المعارف .

(**) الصحف السعودية الصادرة في ١٨/١٠/١٤١٢هـ .

(١١١٤٠) طالبا لم يجدوا مكانا في الجامعات فأين يذهب هذا العدد ؟ إننا إذا وضعنا في الاعتبار كليات المعلمين وكليات التقنية ومعاهد العلوم المالية والتجارية ، نجد أن من التحق بها في عام ١٤١١ هـ مجموعه (٥٠٩٨) طالباً فيكون لدينا (٦٠٤٢) حاصلاً على الثانوية العامة لم تتح لهم فرصة الالتحاق بأي من أنواع الدراسات . ويبدو حجم هذه المشكلة عندما نضع في الاعتبار أيضا ذلك النمو المتزايد في أعداد الخريجين عاما بعد عام وأضفنا إليه أيضا تلك الأعداد الكبيرة من الفتيات الحاصلات على الثانوية العامة ولم تلتحق بكلية أو معهد علمي ولم تتح لهن فرص العمل المناسبة مع قيمنا وتعاليم ديننا الحنيف .

حلول جذرية :

وأمام هذه المشكلة بمدخلاتها ونتائجها فإن الحلول ينبغي أن تكون جذرية تعالج الأسباب وتضع حدًا لها وتحدّ من النتائج التي أفرزتها تلك الأسباب وضاعفت منها .. ولقد أشار خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز الوزير الأول للمعارف في المملكة إلى الحلول اللازمة لمشكلات التعليم في أكثر من مناسبة . حيث جاء في حديث له أيدّه الله :

« كان التعليم هو الأساس في بناء الإنسان السعودي كي يكون قادرا على مواكبة روح العصر في العطاء والبناء فقد أنفقنا ألوف البلايين على نشر المدارس والمعاهد والجامعات في مختلف مناطق ومدن المملكة حتى وصلنا إلى هذا المستوى الذي نفتخر به جميعا ، إلا أننا مازلنا نطمع في تحقيق مراحل أخرى متقدمة وتأهيل المواطن السعودي بعد تخرجه من الجامعة تأهيلا ميدانيا ونظريا بفتح معاهد جديدة تتبع الجامعات السبع ليلتحق بها من يرغب من الخريجين وستكون الدراسة فيها لمدة عامين ويمنح فيها المواطن مكافأة شهرية مجزية وتضاف هذه المدة إلى سنوات خدمته بالأجهزة الحكومية فيما بعد » .

وهكذا فإن أبعاد المشكلة التي تنبع من الثانوية العامة تزداد حدّتها أيضا بعد الانتهاء من الدراسة الجامعية وهو ما حرص خادم الحرمين الشريفين على وضع الحلول الجذرية لها .

وإذا ما عدنا إلى التعليم الثانوي محاولين تلمس الحلول اللازمة لإيقاف هذه المشكلة فإن الحاجة تبدو ملحة وضرورية إلى مشروع وطني تشارك فيه جهات مختصة عديدة يستهدف تحقيق ما يلي :

- التوسع في قبول الحاصلين على الثانوية العامة من البنين والبنات في الجامعات والمعاهد والكليات المتوسطة والتعليم الفني وذلك في كافة التخصصات التي تحتاج إليها خطط التنمية الشاملة في البلاد بحيث لا يمثل الخريجون والخريجات عبئا في التوظف بعد تخرجهم .
- توفير خطة طموحة لإعداد الخريجين وتدريبهم لرفع كفايتهم أو لتوجيههم نحو العمل المناسب لهم .
- إحلال المواطنين (ذكوراً وإناثاً) محل الأجانب في كافة التخصصات في مختلف الحقول .

ويمكن لهذا المشروع أن يتحقق عبر وسائل

وأدوات تتشابك برامجها وتتعاون فعالياتها لتحقيق الأهداف المرجوة منه ومن هذه الوسائل :

١ - القيام بحصر شامل لأعداد الحاصلين على الشهادة الثانوية ممن لم يلتحق بالجامعة أو أي من المعاهد العليا أو الفنية للقيام بوضع برامج تدريبية مناسبة تمكنهم من الحصول على عمل مناسب .

٢ - إيجاد قنوات اتصال فعالة ومناسبة بين مواقع الإنتاج والعمل ومواقع تقديم الخدمات المختلفة وبين المؤسسات التعليمية لضمان إعداد الطلاب للعمل والحياة وفق قدراتهم وإمكاناتهم وتطلعات المجتمع إليهم .

٣ - قيام المؤسسات التعليمية بالتوسع في إعداد البرامج العلمية التي تؤهل الخريجين للالتحاق بالوظائف التي يتطلبها سوق العمل ويكون ذلك عن طريق دراسات وبحوث ميدانية تستقصى الحاجة الفعلية وتضع البرامج اللازمة لها .

٤ - التوعية الهادفة والمستمرة للشباب بأهمية العمل اليدوي وحثهم على الالتحاق بمراكز التدريب المهنية وتوفير برامج تدريبية مناسبة لهم تحقق لهم الالتحاق بهذه المراكز بقناعة ذاتية بأن في ذلك نفعًا لهم ولمجتمعهم .

٥ - تنمية المناطق الريفية لتوفير فرص العمل بها وجذب المواطنين إليها رغبة في الاستقرار فيها أسوة بالمدن التي تزدحم بسوق العمل .

٦ - توفير أدوات متابعة فعالة تتعرف على أعداد الخريجين من المرحلة الثانوية وتتبين وجهتهم بعد الحصول على شهادة هذه المرحلة وتحرص على الأخذ بأيديهم نحو العمل البناء إن لم يحصلوا على مكان بالكليات والمعاهد .

بـوادر تطويـريـة :

وتعد الوسائل السابقة فعالة ومناسبة حينما تتوفر أجواء تربوية وتعليمية ذات أثر في إعداد طالب المرحلة الثانوية الإعداد المناسب للعمل ولمواصلة الدراسة . وإن المستقبل يبشر بخير إن شاء آلله فها هي وزارة المعارف قد استفادت كثيرا من تطوير برامج التعليم الثانوي ومناهجه وأدخلت المواد الدراسية التي تؤهل خريج المرحلة الثانوية للعمل إن أراد وللدراسة الجامعية متى رغب ويأتي الحاسب الآلي في مقدمة هذه المواد الدراسية المهمة التي وفرت الوزارة لها الكتب المناسبة والأجهزة اللازمة للتدريب والتطبيق وسيشهد العام الدراسي القادم ١٤١٤ هـ افتتاح قسم للعلوم التقنية ببعض المدارس الثانوية ثم التوسع فيه بعد تجربته وذلك بعد أن أعدت له وزارة المعارف ما يلزم من مناهج وكتب تضمن له النجاح بعون آلله ليسهم في إعداد خريج المرحلة الثانوية للعمل وللدراسة وإذا ما ألقينا نظرة على المواد الدراسية التي سيدرسها الطلاب في هذا القسم أمكننا الوقوف على مدى التطوير الذي يشهده التعليم الثانوي ويستهدف مجابهة مشكلات خريجيه حيث سيتمكن الطلاب من دراسة مواد عديدة منها :

- أساسيات التقنية الميكانيكية .
- أساسيات التقنية الكهربائية .
- التجهيزات الكهربائية والالكترونيات .
- التقنية الكيميائية للموارد الطبيعية .
- تقنية البترول والصناعات العضوية .
- أساسيات التقنية الكيميائية .
- أساسيات تقنية الانتاج الزراعي .

ويلاحظ أنّ هذه المواد الدراسية تعدّ الطالب للانخراط في سوق العمل التي تتطلب مهارات فنية كما تؤهله لمواصلة الدراسة في الكليات العملية التي تتطلب سابق خبرة ودراسة لتلك المواد .

وبعـــد :

فهذه هي مشكلة التعليم الثانوي .. وهذه الجهود المتواصلة من وزارة المعارف لإيجاد الحلول لها ولمجابهتها ويبقى الأمل معقودا على الجهات الأخرى ذات الصلة بهذه المشكلة وعلى أصحاب الفكر والرأي الذين يفخر بهم مجتمعنا ويعتز لينطلق التعليم الثانوي نحو مراميه وأهدافه ويعبر هذه المشكلات قويا ببرامجه طموحا بمناهجه معتزاً بالقائمين على أمر تطويره .

والله الموفق ،،

الجوبة

والأسماء المترادفة الأربعة بين اللغة والتاريخ والشواهد الشعرية

الدكتور / عارف مفضي المسعر
مدير التعليم بالجوف

كثيرة هي المناسبات التي تورد فيها تساؤلات عن مدلول اسم « الجوبة » ومدى علاقته بالمسمى ، ولكن تلك التساؤلات قد ازداد نطاقها أيضا وفقا لنمو وسعة انتشار هذا الإصدار الثقافي المسمى « الجوبة » الذي يصدر عن مؤسسة عبد الرحمن السديري الخيرية ، بمجرد صدور العدد الأول منه في شهر نوفمبر ١٩٩٠م .

ولقد أدرك القائمون على هذا الإصدار « الجوبة » أن هذا الإسم ، أو هذا العنوان ، سيثير بالضرورة عند القارىء تساؤلات عن مدلوله ، حين بادروا – ومنذ العدد الأول منه – إلى وضع التعريف اللغوي والاصطلاحي على الغلاف الداخلي للإصدار في كل عدد من أعداده الأربعة التي صدرت حتى الآن ، فكان نص التعريف :

« الجوبة هي الحفرة أو المكان الوطىء في جلد . واصطلاحا هي من الأسماء التي كانت تطلق على منطقة الجوف سابقا » .

ولكن ، وعلى الرغم من ذكر هذا التعريف في كل عدد ، إلا أن ذلك لم يحد من كثرة الأسئلة حول معنى « الجوبة » وبخاصة من الوجهة الاصطلاحية ، ومدى انطباق الاسم على المسمّى المقصود ، بما يعرف الآن بمنطقة الجوف ، الأمر الذي حملني على الكتابة عن هذا الموضوع ، بشيء من التفصيل ، بأمل تقريب أهم وأصدق المعلومات المتعلقة بهذا الأمر لغة واصطلاحا ، اتفاقا مع أهداف مؤسسة عبد الرحمن السديري الخيرية ، الرامية إلى تشجيع الأبحاث المتعلقة بشؤون المنطقة في مختلف النواحي التاريخية والثقافية والاجتماعية وغيرها ، وهنا نقول :

الجوبة : اسم واحد من أربعة أسماء تطلق على منطقة الجوف التي تعد واحدة من المناطق الإدارية الأربع عشرة في المملكة العربية السعودية وتبلغ مساحتها (٥٨,٤٢٥) كيلو مترا مربعا تقريبا ، وتحيط بها من الشمال والشمال الشرقي إمارة الحدود الشمالية ، ومن شمالها الغربي إمارة منطقة القريات ، ومن الغرب إمارة تبوك ، ومن الجنوب والجنوب الشرقي إمارة منطقة حائل .

وحاضرة المنطقة حاليا مدينة سكاكا ، وتقع على خط العرض (٣٠) شمالا ، وخط الطول (٤٠) شرقا ، وترتفع عن سطح البحر (٥٨٠) قدما ، بينما تنخفض (٥٠٠) قدم عما حولها [١] .

والأسماء الأربعة المترادفة التي تطلق على هذه المنطقة هي ما يلي :

(١) الجوف (٢) الجوبة .

(٣) وادي النفاخ (٤) النقرة .

وسنعرض لكل من هذه الأسماء الأربعة ، فنقول :

أولاً : الجــوف :

من المعلوم أن اسم (الجوف) يطلق على عدة مواضع في جزيرة العرب ، ولكن ما نعنيه هنا هو الذي كان يسمى قديما : « جوف آل عمرو » نسبة إلى سكانه الأقدمين من بني عمرو من قبيلة طيء ، وهو الذي يقع شمال النفود الكبير ، وقد حددنا موقعه آنفا بما يندرج تحت مسمى « الجوبة » .

وقد جاء اسم « الجوف » من المعنى اللغوي لهذه الكلمة ، ويعني – هنا – المطمئن من الأرض ، لانخفاض أرضه عما حـولها [٢] . وكانت مدينة دومة الجندل هي حاضرة الإقليم في السابق حتى أنه إذا أطلق اسم « الجوف » سابقا فإنما يقصد به دومة الجندل ، لا غير . ويذكر الرحالة الفنلندي « جورج أوجست والن » الذي زار المنطقة عام ١٨٤٥ م أن سكان (الجوف) ، يعني دومة الجندل ، يفخرون بتسميتها : « جوف الدنيا » لأنها تقع على بعد متساو من مختلف تخوم الجزء الشمالي من الجزيرة العربية وجنوبها ، والرياض والمدن المقدسة [٣] .

إلا أن اسم (الجوف) في الوقت الحاضر يطلق على منطقة واسعة تضم عددا من المدن والقرى والهجر ، حتى صارت مدينة سكاكا تعرف بنسبتها لـ « الجوف » إذ قالت الرحالة الليدي « آن بلنت » التي زارت المنطقة عام ١٨٧٩ م أن « سكاكا الجوف » ذات قلعة قديمة ، تعني قلعة زعبل [٤] ، وما تزال عبارة : « سكاكا الجوف » ترد في بعض المكاتبات التي تصدر عن بعض الدوائر الحكومية في المنطقة حتى الآن .

ومن الأشعار الواردة في ذكر لفظ « الجوف » كاسم للمنطقة قول الشاعر المتنبي ، ولعله أقدم النصوص الشعرية التي وقفنا عليها في هذا الصدد ، حين قال [٥] :

وجابت بسيطة جوب الردا
ء بين النعام وبين المها
إلى عقدة الجوف حتى شفت
بماء الجراوي بعض الصدا

وقول غالب بن حطاب السراح [٦] :

ياما حلا والشمس يبدي شعقها
من حدر الزرقا على نقرة الجوف

وقول أحدهم :

لو حنطة البلقا وتمرة هل الجوف
ما تقبله نفس عليها الطنا زام

وقول معالي الأمير عبد الرحمن بن أحمد السديري (٧) :

ما توصل القول يا قادي
للدار واللي سكن فيها
جملة هل الجوف والوادي
للحظر والبدو تهديها

وقوله أيضا :

جعل وبل الحيا لا نشا واهتاش
يسقي الجوف من بيط لمظله (٨)

وفي هذا البيت الأخير تحديد تقريبي للنطاق الإداري لمنطقة الجوف من الغرب إلى الشرق .

ثانيا : الجوبة :

الجوبة : لغة ، بفتح الجيم وسكون الواو : الحفرة ، والمكان الوطيء في جلد ، وفجوة ما بين البيوت ، أو فضاء أملس بين أرضين ، جمعها « جوب » ، وينب إليها بـ « جوبان » (٩) .

وقد يتصل بهذا المعنى ما يتعلق بـ « الجب » بالضم ، وهي البئر ، أو الكثيرة الماء ، البعيدة القعر ، أو الجيدة الموضع من الكلأ ، أو مما وجد لا مما حفره الناس ، وتجمع على أجباب ، وجباب ، وجببة . ومن ذلك الجب الذي ألقي فيه يوسف عليه السلام ، الذي ذكر على أنه على اثنى عشر ميلا من طبرية ، أو بين قرية سنجل ومدينة نابلس في فلسطين .

كما قد يتصل بهذا المعنى ما يتعلق بـ « جبب وجباب » وهي تختص بمواضع ومسميات عديدة ، ومنها : ماء برمل عالج (١٠) « النفود الكبير » .
وعند تفسير قوله تعالى : ﴿ يعملون له ما يشاء من محاريب وتماثيل وجفان كالجواب ﴾ (١١) الآية ، قال أبو حيان في تفسيره : « البحر المحيط » : الجوابي : الحياض العظام ، واحدها جابية ، لأنه يجبى فيها الماء ، أي يجتمع (١٢) .

وقال ابن كثير في تفسير هذه الآية ، قوله تعالى : ﴿ وجفان كالجواب وقدور راسيات ﴾ . الجواب : جمع جابية ، وهي الحوض الذي يجبى فيه الماء ، ونسب إلى علي بن أبي طلحة عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال في تفسير قوله تعالى : (كالجواب) ، أي كالجوبة من الأرض (١٣) .

ومن ذلك اشتقاق الجابية فقد ورد ذكر « الجابية » في شعر الأعشى ميمون بن قيس حين امتدح المحلق بن خنثم بن شداد بن ربيعه ، فقال (١٤) :

نفى الذم عن آل المحلق جفنة
كجابية الشيخ العراقي تفهق
يروح فتى صدق ويغدو عليهم
بملء جفان من سديف يدفق

والجابية هنا : الحوض الضخم ، والشيخ العراقي : قيل إنه أراد به كسرى .

على أن اسم « الجوبة » كاسم مرادف لاسم « الجوف » له شيوع شعبي في وقتنا الحاضر ، أكثر منه في المراجع التاريخية أو الجغرافية ، إذ لم

يرد ذكر اسم « الجوبة » من بين المعلومات التي عرفناها حتى الآن من النصوص الأثرية والتاريخية المتوفرة جدا على جبال وتلال وصخور المنطقة في الوقت الحاضر ، كما لم يرد هذا الاسم عند ياقوت الحموي ، حين أورد أسماء : الجوف ، سكاكا ، قاره [١٥] .

ولم يرد اسم « الجوبة » أيضا عند أي من الرحالة الغربيين الذي قدر لنا أن نطلع على ما دونوه عن المنطقة ، كما لم يرد هذا الاسم كأحد الأسماء المعروفة عن منطقة الجوف عند السائحة الانجليزية الليدي آن بلانت في كتابها : « رحلة إلى بلاد نجد » مع أنها أوردت بشيء من التفصيل أسماء مدن وقرى المنطقة ، حين أوردت اسم « الجوف » وتعني به دومة الجندل ، كما ذكرت سكاكا وقاره [١٦] .

وقد ورد هذا الاسم « الجوبة » كاسم مرادف لـ « الجوف » في أهم مؤلف حديث صدر عن المنطقة ، وهو كتاب : (الجوف – وادي النفاخ) لمؤلفه معالي الأمير عبد الرحمن بن أحمد السديري ، الأمر الذي يؤكد قيمة وشيوع اسم « الجوبة » على المستوى المحلي في الوقت الحاضر على الأقل .

كما ورد هذا الاسم على لسان الشعراء المحليين المعاصرين ، ومن ذلك قول الشاعر دابس المرخان :

حنا هل الجوبة وساع المضافات
موسعين أبوابها لمن لفانا

وقول أحدهم :

مل قلب تتله بالمودة غزية
تل ركب مع الجوبة حفايا ظمايا
يوم تله عقيد القوم بالمهمية
روحن من سموم القيظ مثل الحنايا[١٧]

وقول المرحوم محمد الطراد :

سلام يا نقوة هل الجوبة سلام
يا أهل الوفا والمرجلة يا الطيبين

وقول العميد خالد البليهد :

قبايل الجوبة وفوا بالمعاني
ما طاوعوا بالمرجلة كل عذال

ومن دلائل أهمية اسم « الجوبة » وذيوعه في عصرنا الحاضر ، تجسيده بهذا الإصدار المسمى « الجوبة » الذي يمثل الإصدار الدوري الأول والوحيد في المنطقة والذي بصدوره تحقق هدف سام من أهداف مؤسسة عبد الرحمن السديري الخيرية في خدمة المنطقة ثقافيا واجتماعيا وتاريخيا ، كما أن العديد من المحلات والأنشطة التجارية في المنطقة حملت عناوينها اسم « الجوبة » .

هذا ، ونأخذ مما نشره الأستاذ الدكتور عبد الرحمن الطيب الأنصاري في إحدى مقالاته عن منطقة الجوف ، بعنوان « الجوف – الأصالة والعراقة » ، معلومة في غاية الأهمية في هذا المجال ، وهي أن شيوع هذا الاسم : (الجوبة) في عصرنا الحاضر ، لم ينشأ من فراغ ، وأنه من الأسماء القديمة للمنطقة ، موغل في القدم والعراقة ، إذ أشار الدكتور الأنصاري إلى نص وجد في قرية الفاو الأثرية [١٨] يتحدث عن طريق تجاري يمر بـ « الجوبة » هذه ، قال الدكتور الأنصاري :

« هذا النص أعطانا أربع مدن رئيسية كانت تمر بها التجارة عبر وسط الجزيرة العربية » ثم قال : « إن الطريق يأتي إلى جبأة ، أين هذه الجبأة ؟ هل هي جبة الموجودة شمالي حائل ؟ أو ما يسميه الناس هنا (جوبة) التي هي دومة الجندل (المنخفق من الأرض) ؟ وسواء كان من جوبة التي هي دومة الجندل ، وهذا ما أميل إليه ، أو من جبة التي هي شمال حائل وهذا ما أستبعده ، فإننا نكتشف طريقا يربط المراكز الحضارية خارج الجزيرة العربية بمراكز حضارية مماثلة داخل الجزيرة العربية (١٩) .

من هذا الموقف الذي يتخذه الدكتور الأنصاري ، حين يرجح أن يكون اسم « الجبأة » في النصوص التاريخية القديمة يعني « الجوبة » مدار بحثنا تتكون لدينا قناعة قوية بأن اسم « الجوبة » المرادف لاسم « الجوف » له أصل تاريخي عريق .

على أنه يجدر التنويه هنا إلى أنه يؤخذ من إشارة الدكتور الأنصاري ، سالفة الذكر ، أن « الجوبة » تعني دومة الجندل فحسب ، كفهم يرتبط بالدور التاريخي لهذه المدينة ، أما ما هو معروف الآن فإن « الجوبة » تعني مدينتي دومة الجندل وسكاكا ، وبالتالي ما يلحق بهما من الجهات الأربع من القرى والهجر والبراري ، وبخاصة أن هذا الاسم « الجوبة » صفة تضاريسية جغرافية تنطبق على مدينتي دومة الجندل وسكاكا بالذات ، فكلاهما يقع في منخفض عما حوله .

ثالثا : النقرة :

اسم يطلق على المنطقة ، مرادف لاسمي : الجوف ، والجوبة لأنه يشترك معهما في صفة الانخفاض عما حوله ، ولكن هذا الاسم « النقرة » يطلق على نطاق محلي ضيق .

وتُعرَّف « النقرة » جمعها : نُقر ونُقار بأنها الوهدة المستديرة في الأرض ، أي الأرض المنخفضة ، وتجمع على أوهد ، ووهاد ، ووهدان ، وهي أيضا الهوة في الأرض ، وكل أرض متصوَّبة في هبطة نقرة .

وقد ورد ذكر « النقرة » ويعنى بها منطقة الجوف ، في شعر أحد أهالي المنطقة في أوائل القرن الهجري الرابع عشر عندما كان مغتربا في البلقاء من بلاد الأردن ، ويتوجّد على موطنه في « الجوبة » أو « الجوف » أو « النقرة » عندما قال :

ياما حلا والشمس يبدي شعقها
من حدر الزرقا على «نقرة» الجوف

فالشاعر هنا يقرن ذكر « النقرة » بالجوف ، ليدلل على مقصوده ويحدده فهو يؤكد أن المعني نقرة الجوف ، تمييزا لها عن غيرها من المناطق التي توجد بها نقر ، وينطبق وصف « النقرة » على كل من مدينتي سكاكا ودومة الجندل ، إذ يقع كل منهما في « نقرة » بالنسبة لما حوله .

رابعا : وداي النفاخ :

ومن الأسماء المرادفة لـ « الجوبة » بواقعها الجغرافي : (وادي النفاخ) وهو من الأسماء الشهيرة للمنطقة ، أطلقته عليها قبائل البادية المحيطة بها قديما كناية عن وصف أهل المنطقة بالكرم ،

بمعنى أن أهل ذلك الوادي يشبعون الضيف حتى يمتلىء بطنه .

والوادي لغة : مفرج ما بين جبال أو تلال أو آكام ، وبه معنى الانخفاض عما حوله ، ويجمع على أوداء ، وأودية ، وأوداة ، وأودايه[٢٠] .

وقد صدر باسم (الجوف - وادي النفاخ) أبرز وأشمل ، وأجود الكتب التي صدرت عن المنطقة متضمنا أقيم المعلومات عن تاريخ المنطقة قديما وحديثا ، كما تحدث عن آثارها وشؤونها الاجتماعية والحضارية في العصر الراهن ، وهو - كما أسلفنا - من تأليف معالي الأمير عبد الرحمن ابن أحمد السديري .

ويعد صدور الكتاب بهذا العنوان تأكيدا لاسم (وادي النفاخ) وتجسيدا لما يهدف إليه المؤلف من ترسيخ وتوثيق للمعنى المقصود من هذا الاسم .

قال الشاعر :

انشد عن الماضي وتكفيك الخبار
وادي النفاخ بجانبه مي وخصاب[٢١]

ومادمنا قد تحدثنا عن الأسماء المترادفة لمنطقة الجوبة أو الجوف أو النقرة أو وادي النفاخ من حيث الموقع الجغرافي ، فإنه جدير بنا أن نشير إلى حاضرة هذه المنطقة في العصر الحاضر ، وهي مدينة سكاكا تلك المدينة التي قيل إنها سميت بهذا الاسم : « سكاكا » لأنها على ملتقى السكك (الطرق) بين بلاد الشام ووسط الجزيرة العربية ، وبين الحجاز والعراق .

كما عرفت السكاكة لغويا بأنها الهواء الملاقي عنان السماء . وفي اللغة أيضا : السكاك والسكوك الآبار الضيقة الخرق ، والمستقيم من البناء والحفر ، والسكه : السطر من الشجر ، والطريق المستوي . وأن يقال ضربوا بيوتهم سكاكا (بالكسر) صفا واحدا[٢٢] .

وهنا أقول : إن تحليل اسم مدينة سكاكا لأنها على ملتقى السكك أمر أستبعده لأن الشأن في المنطقة في كل العصور التاريخية التي عرفناها إنما كان لدومة الجندل وليس لسكاكا ، ومرور القوافل والحملات يفترض أن يكون عبر دومة الجندل بحكم مكانتها الإدارية والحربية والاقتصادية بحيث يتحقق فيها التقاء الطرق لا أن يكون عبر سكاكا ، إذ لو كان التقاء الطرق عبر سكاكا كان علينا تجاهل أمر دومة الجندل والمرور بها ، وهذا خلاف ما هو متقرر تاريخيا .

وإذا علل اسم مدينة سكاكا بأنه الهواء الملاقي عنان السماء فلا نعرف في العصر الحاضر - على الأقل - صفة تختص بها هذه المدينة دون غيرها من المناطق المجاورة أو غيرها مما له علاقة بالهواء الملاقي عنان السماء .

كما أننا لو اتجهنا بفهم المعنى إلى أنه الطريق المستوى لوجدنا أن « الطريق المستوى » ، لو وجد ، لا يعني صفة خاصة بالمدينة وطرقها ، إذ لا يتوفر فيها استواء الأرض حتى نقر بوجود الطريق المستوي .

ولكني أرجح أن سبب التسمية بـ : « سكاكا » مرتبط بأصلين أساسيين من تلك الأصول اللغوية التي ذكرناها آنفا ، والاعتماد في

هذا التوجه لمحاولة تعليل الاسم ، يفرضه واقع المدينة من حيث التكوين وذلك من حيث :

أولاً : بما أنه من المعاني اللغوية للسكاك والسكوك : الآبار الضيقة الخرق ، والمستقيم من البناء والحفر ، فإنه يجدر بنا هنا أن نلتفت إلى وجود الآبار الكثيرة الضيقة ، كما هو حال المدينة ، حيث تتوفر فيها الآبار القديمة الأثرية ، كما حفرت على غرارها الآبار الحديثة نسبيا باعتبار الآبار هي المصدر الوحيد للماء المستخرج لأغراض الزراعة ، سواء ما تفجرت منها العيون القديمة ، مثل بئر « سيسرى » أو ما كان استخراجه بواسطة السواني ، وهذه العيون والآبار باقية آثارها إلى اليوم .

وهنا يمكن القول بأن اسم « سكاكا » إنما يعني مجموعة الآبار الضيقة الخرق المستقيمة لموافقته واقع المدينة فيما يتعلق بكثرة الآبار الضيقة .

ثانيا : وبما أنه من المعاني اللغوية لـ « سكاكا » كون البيوت على صف واحد فإننا نعتبر أن هذا من أسباب التسمية . ففي اللغة : ضربوا بيوتهم سكاكا (بالكسر) يعني صفًا واحدا ، ذلك أن وجود البيوت المتقاربة أو المتلاصقة القديمة والمبنية من الطين أو من الطين والحجر ، يمكن أن يقال عن بعضها أنها « ضربت سكاكا ، أي صفا واحدا » . ومع أن اسم « سكاكا » أطلق على هذه المدينة منذ زمن قديم فقد يؤيد هذا التوجه لتعليل الاسم إلى حدّ ما وصف الليدي أن بلانت التي زارت مدينة سكاكا قبل مائة وأربعة عشر عاما عندما وصفت منظر بساتين ومنازل سكاكا بأنه (بالغ النضارة) وأن الشوارع والأزقة أنيقة بشكل دقيق [٢٣] .

فهنا يمكن القول أيضا بأن اسم سكاكا مأخوذ من القول : ضربوا بيوتهم سكاكا أي صفًا واحدا .

د / عارف مفضي المسعر

فن الخطابة في الجاهلية والإسلام

أ. أحمد محمد جمال
أستاذ التفسير بجامعة أم القرى

امتازت الأمة العربية على غيرها من الأمم بالفصاحة والبلاغة في القول، وبإجادة فن (الخطابة) امتيازا لم تبلغه أمة من الأمم السابقة. ومن هنا جاءت معجزة نبي الإسلام عليه الصلاة والسلام من قبيل هذه الخصيصة التي اختصت بها الجنسية العربية، ليكون موقفهم منها موقف العارف العاجز. تماما كموقف سحرة فرعون من معجزة موسى عليه السلام لأنهم كانوا يعرفون (السحر) جيدا ويمارسونه، فلما رأوا عصا موسى تتحول إلى حية تسعى وتلقف ما صنعوا من خيالات السحر وأوهامه سلّموا لموسى بالنبوة والرسالة، وأعلنوا إسلامهم واستعدّوا للموت الذي هددهم به فرعون في سبيل ما تبين لهم من حق جاء به موسى عليه السلام، وقالوا لفرعون: (لن نؤثرك على ما جاءنا من البينات والذي فطرنا، فاقض ما أنت قاض إنما تقضي هذه الحياة الدنيا).

وكذلك كان موقف العرب الذين امتازوا بالفصاحة والبلاغة الكلامية وبالخطابة الرائعة الجامعة – من القرآن الكريم .. لم يستطيعوا أن يأتوا بمثله، ولا أن يأتوا بعشر سور من مثله، بل ولا بآية واحدة كآياته البينات. وترددوا من حيرتهم وعنادهم بين الزعم مرة بأنه شعر، وأخرى بأنه سحر، وثالثة زعموا أن محمدا ﷺ كاهن، وأن ما يتلوه من القرآن إنما هو كهانة.

ولكن بعض عقلائهم اعترفوا: بأنه ليس شعرا ولا سحرا، وقالوا بصراحة معلنة على الملأ: (إن أعلاه لمثمر وإن أسفله لمغدق، وإنه يعلو ولا يعلى عليه ..).

نكتفي بهذه المقدمة كتمهيد وجيز للحديث عن (الخطابة) العربية التي هي مظهر من مظاهر امتياز العرب بالتفوق في ميدان القول الفصيح، والكلام البليغ.

لقد كان العرب خطباء يستخدمون (الخطابة) في أسواقهم ومحافلهم واجتماعاتهم وأنديتهم في

المفاخرة ، والزواج ، والموعظة ، والدعوة إلى القتال ، والوفادة على الملوك .

إن الخطابة كانت من لوازم سادتهم الذين يتكلمون باسمهم في المواسم والمحافل العظام ، ومن أجل ذلك كانت تقترن بها الحكمة والشرف والرياسة ، كما تقترن بها الشجاعة ، وكانت للخطباء سنن خاصة في أداء خطاباتهم ، منها أنهم كانوا يخطبون على رواحلهم في المواسم ، وكان من عادتهم لوث العمائم على رؤوسهم والإشارة أثناء خطابتهم بالعصا أو القنا .

وكانت في مكة : دار الندوة وهي أشبه بمجلس شيوخ مصغر ، يجتمع بها سادة العشائر القرشية يتشاورون في أمورهم .. وأثناء ذلك يخطبون ويتحاورون .

وكما أشرنا من قبل كان العرب يخطبون في أغراض عديدة .. كالوفادة على الملوك – من ذلك قول عمرو بن معدي كرب بين يدي أنوشروان بالمدائن : (إنما المرء بأصغريه : قلبه ولسانه ، فبلاغ المنطق السداد ، وملاك النجعة : الارتياد) وفي إصلاح ذات البين ، والدعوة إلى المعروف والنهي عن المنكر – كخطبة هاشم بن عبد مناف في قريش وخزاعة حين تنافرتا إليه : (والمرء منسوب إلى فعله ، ومأخوذ بعمله ، فصانعوا المعروف تكسبوا الحمد ، ودعوا الفضول ، وتجاذبوا السفهاء ٠٠) وفي الحض على الثأر والقتال كخطبة هانىء بن قبيصة في قومه يحرضهم على الحرب يوم ذي قار : (يا معشر بكر هالك مغدور خير من ناج فرور ، إن الحذر لا ينجي من القدر ، وإن الصبر من أسباب الظفر ، المنية ولا الدنية ، واستقبال الموت خير من استدباره ٠٠٠) .

ومن أشهر خطباء الجاهلية ، قس بن ساعدة الأيادي الذي قال فيه النبي ﷺ : (رأيته بسوق عكاظ على جمل أحمر وهو يقول : أيها الناس اجتمعوا واسمعوا وعوا ، من عاش مات ، ومن مات فات ، وكل ما هو آت آت) .

وقد وفد قس يوما على قيصر الروم فقال له القيصر : ما أفضل العقل ؟ قال : معرفة المرء بنفسه .

قال : ما أفضل العلم ؟ قال : وقوف المرء عند علمه .

قال : فما أفضل المروءة ؟ قال : استبقاء المرء ماء وجهه .

قال : فما أفضل المال ؟ قال : ما قضي به الحقوق [1] .

وجاء العصر الإسلامي مبتدئا بالعهد النبوي .. فبقيت الخطابة أداة ضرورية ، ذات سلطان كبير في المجتمع الإسلامي ، لأن إيصال المبادىء والمواعظ والتشريعات والنواهي إلى الناس لا يتم إلا بواسطة الخطيب وعلى هذا فقد أصبح لصلاة الجمعة خطبة ، ولصلاة العيدين خطبة ، ولصلاة

---

(١) مجلة الثقافة الأسبوعية / محيى الدين مينو ـ ١٩٧٧/٤/٣٠م .

الاستقساء خطبة ، ولصلاة الكسوف خطبة ، وللحج خطبة .

وكان ﷺ سيد الخطباء والبلغاء فلا عجب أن يرسم طريقا معينة في هذا الفن يسير عليه من جاء بعده ، وهذا الطريق هو أن تبتدىء الخطبة بحمد آلله سبحانه ، وتتوشح بالآيات والأحاديث ، وتعتمد على الأفكار الإسلامية ، وكان الإيجاز هو الغالب على خطابة هذا العصر ، وقل السجع عن ذي قبل واغتنت الخطب بمحصول فكري ما كنا نراه عند الجاهليين [1] .

فهذا رسول آلله ﷺ يقول بعد أن حمد آلله وأثنى عليه : (أيها الناس : إن لكم معالم فانتهوا إلى معالمكم ، وإن لكم نهاية فانتهوا إلى نهايتكم ، إن المؤمن بين مخافتين : بين عاجل قد مضى لا يدري ما آلله صانع به ، وبين أجل قد بقي لا يدري ما آلله قاض فيه - فليأخذ العبد من نفسه لنفسه ، ومن دنياه لآخرته) .

أما خطبة الرسول ﷺ في حجة الوداع فكانت بيانا أخلاقيا ، اجتماعيا ، سياسيا ، اقتصاديا في الذروة من البلاغة والحكمة .

---

(١) مجلة الثقافة الأسبوعية - فائز رجب - ١٩٧٧/٤/٣٠ م .

التكنولوجيا ودورها في التنمية

الدكتور / صلاح زين الدين
كلية الحقوق – جامعة طنطا

أصبح المحتوي التكنولوجي للاستثمار هو القيمة الأساسية الحاكمة أكثر من مدخلات عناصر الانتاج الأخرى كالعمالة والمواد الخام . فنجد أن نصيب التكنولوجيا في القيمة المضافة يصل إلى نحو ثمانين في المائة ، ونسبة العشرين في المائة الباقية تعود إلى رأس المال العيني والمواد الخام [1] . وقد أثيرت قضية التكنولوجيا وأهميتها في كثير من المؤتمرات الدولية في إطار الأمم المتحدة وعلاقات الشمال الجنوب .

ولإلقاء الضوء على دور التكنولوجيا في التنمية الاقتصادية يستلزم تعريف ماهية التكنولوجيا وعلاقتها بالنمو الاقتصادي ، والفجوة التكنولوجية السحيقة بين الشمال والجنوب وهل تمتلك الدول النامية حقا قدرات للابتكار التكنولوجي .

ماهية التكنولوجيا :

يصف هاوثورن Hawthorne التكنولوجيا بأنها استخدام العلم للقيام بأداء واجبات محددة [2] . وفي إحدى وثائق منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية UNIDO أن التكنولوجيا أو المعرفة الفنية تعبر عن مجموع المعارف والخبرات والمهارات الضرورية لتصنيع المنتجات ، وإنشاء مصانع لهذا الغرض [3] . ويعرفها البعض الآخر بأنها تعني الجهد المنظم الرامي لاستخدام نتائج البحث العلمي في تطوير أساليب أداء العمليات الإنتاجية بالمعنى الواسع الذي يشمل الخدمات والأنشطة الإدارية والتنظيمية والاجتماعية ، وذلك بهدف التوصل إلى أساليب جديدة يفترض فيها أنها أجدى للمجتمع [4] .

إذن التكنولوجيا هي مجموعة المعارف والمهارات المستعملة لإنتاج السلع والخدمات وتسويقها وتوزيعها . ومن ثم فإن التكنولوجيا تعتبر مورد أو مدخل للإنتاج وبالتالي فإن أي تطور تكنولوجي سوف يؤدي بالضرورة إلى انتاج سلع أساسية تتميز بخصائص أكثر جاذبية بالنسبة للأداء.

ويمكن للتطوير التكنولوجي أن يعمل على زيادة كفاءة العملية الانتاجية من خلال تيسير أكبر

في استعمال المستلزمات الانتاجية الأخرى . ومن هنا يتضح أن التكنولوجيا والتطوير التكنولوجي وسيلتان هامتان لتحقيق النمو الاقتصادي . وقد فرضت الثورة التكنولوجية الجديدة السيادة للمدخل التكنولوجي وجعلته العنصر الحاكم في مجالات الانتاج والخدمات والاحتكار التجاري والتبعية الاقتصادية . كما أصبح أيضا العنصر الحاسم في السيادة العسكرية والثقافية والسياسية .

الفجوة التكنولوجية وآثارها الاقتصادية والاجتماعية

مع تقدم العلم والتكنولوجيا تضاعف دور المكون التكنولوجي في العملية الانتاجية لدرجة أنه فاق المكونات الأخرى مثل المواد الخام ورأس المال والعمالة ، والدليل على ذلك أن نحو ٨٨٪ من القيمة المضافة في الاقتصاد الأمريكي في النصف الأول من القرن العشرين يرجع إلى التطور التكنولوجي (٥) .

وتوجد فجوة تكنولوجية عميقة بين الدول النامية والمتقدمة ولتضييق هذه الفجوة لابد من اتباع أسلوبين :

أولا : تشجيع البحث والتطوير والابتكار محليا .

ثانيا : نقل التكنولوجيا من الدول الصناعية ثم محاولة استيعابها وتطويعها حتى تتلاءم مع الظروف المحلية .

وتعد التكنولوجيا من المعطيات الرئيسية للإنتاج وهي تباع وتشترى في السوق العالمية على صورة سلع رئيسية أو وسيطة أو على صورة عمالة ماهرة أو على صورة معلومات فنية أو تجارية (٦) . كما أن تقسيم العمل الدولي الحالي تتضح فيه سمات شبه احتكار لسوق التكنولوجيا (٧) . وأصبح هناك ما يشبه التحالف الاستراتيجي بين الشركات العملاقة متعددة الجنسيات في مجال التكنولوجيا وتحول احتكار القلة من استناده على احتكار المنتج السلعي Product-Based Oligopoly إلى استناده على احتكار المعرفة Knowledge - Based Oligopoly (٨) .

ارتكزت المتغيرات الاقتصادية العالمية على طفرات تكنولوجية غيرت من تركيبات دولاب التنمية المعاصرة والعائد المنسوب إلى كل مكون من مكونات هذه التركيبات ، وأصبحت تلك هي المتغيرات الرئيسية في التنمية المعاصرة . ومن ثم يجري الحديث غالبا حول الفجوة العلمية والتكنولوجية كمسبب رئيسي للفجوة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية .

ومن أهم خصائص التطور التكنولوجي المعاصر الذي يزيد من خطورة الفجوة التكنولوجية أن التطور التكنولوجي أصبح الركيزة الأساسية للتفوق الاقتصادي والاجتماعي والثقافي بحيث يستحيل معه تصور أي تخطي لهذه الفجوات دون تخطي الفجوة التكنولوجية . كما للحكومات سواء في الدول المتقدمة أو النامية دور هام في التنمية التكنولوجية والرقابة على نقل التكنولوجيا وحماية التكنولوجيا الراقية (٩) .

لا يقتصر تأثير التكنولوجيا فقط على النمو الاقتصادي وإنما يمتد أيضا إلى البنية الاجتماعية فتغير من العلاقات الاجتماعية بصورة قد تثير العداء للتكنولوجيا ، ويصعب حينئذ تطويع التكنولوجيا الحديثة في الدول النامية أو تطويرها ، خاصة إذا أغفلت الأبعاد الاجتماعية للتكنولوجيا وكيفية التعامل معها .

ونجد مثالا طريفا لخطورة الأبعاد الاجتماعية للتكنولوجيا أورده أحد الخبراء الألمان العاملين في

مالي بأفريقيا . فقد ابتكرت شركة ألمانية بناء على تكليف من هيئة المعونة الألمانية معصرة للحبوب الزيتية قدرتها قوة ضغط تصل إلى حوالي ٣٠ طن للبوصة المربعة . وتتميز بصغر حجمها وإمكانية تشغيلها في منازل الفلاحين . فهي تكنولوجيا راقية وفي نفس الوقت ملائمة لظروف المجتمع في مالي . وبدأ الخبراء الألمان تدريب النساء في إحدى قرى مالي على تشغيل هذه المعصرة ، فيقمن بعصر الحبوب الزيتية وبيعها مباشرة في أسواق المدينة دون الحاجة إلى اللجوء إلى وساطة التجار . وكانت المفاجأة اختفاء المعصرة من القرية بعد فترة وجيزة . وقام أحد علماء الاجتماع بدراسة هذا اللغز والأسباب التي خلف اختفاء المعصرة من القرية ، فوجد أن أكبر سيدة في القرية قد أخفت المعصرة تلافيا للآثار التي ترتبت على استعمال هذه المعصرة في القرية بسبب الرجال الذين فقدوا مركزهم الاجتماعي والتجار الذين أضيروا من ذلك . وبعد ذلك نقلت الآلة إلى قرية مجاورة لانتاج زبد نباتي ، مع تلافي أخطاء التجربة الأولى .

لعل ذلك المثل يدعو إلى وجوب مراعاة حاجات الجماعة المستهدفة أي المجموعة التي تستخدم التكنولوجيا وتتعامل معها ، وكيف يمكن إدخال مبتكرات تكنولوجية إلى التطبيق ، وما هي المجموعة التي تتحمل المخاطر الناتجة عن ذلك [١٠] .

مفهوم التكنولوجيا الملائمة :

حيث أن التكنولوجيا تعني تطبيق مجتمع معين لعلوم الطبيعة بحثا عن حلول لمشكلات محددة يواجهها معتمدا على الإمكانيات المتاحة له ، فإن منتجات التكنولوجيا يكون لها طابع المجتمع الذي أفرزها .

وتتوقف فعالية أسلوب الانتاج على مدى ملاءمته لظروف المجتمع الذي يطبق فيه سواء بتوليدها أو تطويعها .

والتكنولوجيا الملائمة هي تلك التي تستجيب لاعتبارات الندرة النسبية لعوامل الانتاج ، والبيئة الطبيعية ، واستراتيجية التنمية ، والبيئة الحضارية [١١] .

ويرى البعض خطأ أن التكنولوجيا الملائمة تعني تكنولوجيا بسيطة أو متقدمة . وفي رأينا أن التكنولوجيا الراقية تكون أيضا ملائمة للدول النامية إذا توفرت لديها امكانيات تطويعها وصيانتها . وعلى سبيل المثال نجد أن تكنولوجيا السولار الخاصة بتوليد الطاقة الشمسية هي تكنولوجيا متقدمة وتحتاج إلى صيانة راقية وقطع غيار . ونجد المشكلة أكبر في حالة تكنولوجيا طاقة الرياح وهنا يكون تحقيق مستوى مرتفع من المعرفة الفنية ضروريا وتعد في هذه الحالة تكنولوجيا ملائمة . إذن النجاح في اختيار التكنولوجيا الملائمة يرتبط بمدى بلوغها الهدف منها . ومن الأفضل تناول مسألة اختيار التكنولوجيا بدون التقيد بأية أبعاد أيدولوجية . وهذا ما فعلته اليابان في سياستها لنقل التكنولوجيا الغربية وتطويعها وتطويرها .

وكل دولة لديها مجموعة من أنواع التكنولوجيا التي تتدرج من التقليدية إلى الراقية . ولعل أهم المبادىء الواجب مراعاتها النظام البيئي وإمكانية تجديد التكنولوجيا .

وتوجد في ألمانيا وانجلترا على سبيل المثال مراكز تهتم بالتكنولوجيا الملائمة :

GATE: German Appropriate Technology Exchange bei GTZ.
ITDG: Intermediate Technology Development Group in London.

الابتكار التكنولوجي في الدول النامية :

في الدول النامية يفضل عدم الاتجاه نحو النموذج الأوربي في التكنولوجيا وإنما يجب الاهتمام بالسوق المحلية ، والعوامل التي تؤثر في قدرة الدول الناميةعلى استيعاب التجديد والتحديث التكنولوجي هي :

١ – مدى توفر البنية الصناعية والتكنولوجية : مصانع ، مدارس وجامعات ومراكز بحوث وتدريب تكنولوجي .
٢ – المعرفة الفنية والموارد البشرية : القوى العاملة والخبرة المهنية والعملية .
٣ – القدرات البحثية .
٤ – القبول الاجتماعي للتكنولوجيا والقدرة على التعامل معها .
٥ – نوع الموارد والخامات المتوفرة محليا .
٦ – حجم السوق المحلية فنجدها في البرازيل أكبر مما في مصر .

والعوامل السابقة تمثل أهم العوامل التي تؤثر في قدرة الدول النامية على استيعاب التكنولوجيا . ومن الواجب بالإضافة إلى ذلك أن نراعي أن قدرة اقتصاد دولة ما على الاستيعاب التكنولوجي مستقل تماما عن قضية استيراد التكنولوجيا أو تطويرها محليا ، وعلى ذلك يمكن صياغة ثلاثة مراحل للتجديد التكنولوجي :

١ – القدرة على استيعاب التكنولوجيا ، Apsorbtion Capacity .
٢ – مدى انتشار التكنولوجيا على المستوى القومي . Diffusion .
٣ – التجديد والابتكار التكنولوجي Innovation .

والمشكلة الرئيسية في مصر هي قصور القدرات في البحث والتطوير R & D .

وتوجد ثلاثة خطوات لعمل وصل أو ربط تكنولوجي Linkage :

١ – تكنولوجيا تقليدية Traditional Technology .
٢ – تكنولوجيا حديثة Modern Technology .
٣ – تكنولوجيا راقية High Technology [١٢] .

مشكلة التكنولوجيا في علاقات الشمال والجنوب

رأينا في الجزء السابق أن العلم والتكنولوجيا يؤثران بشكل واضح على التنمية الاقتصادية ، وأن الدول النامية غالبا ما تكون مشترية في السوق العالمية للتكنولوجيا ، التي يتمتع البائعين فيها أي الدول الصناعية بمركز شبه احتكاري . كما تفتقر الدول النامية بدرجات متفاوتة إلى المعلومات والقدرة على التفاوض لضمان شروط عادلة لاستيراد التكنولوجيا . ويضاف إلى ذلك أن نظام ملكية الأصول المعنوية مثل براءات الاختراع

والعلامات التجارية .. إلخ ، يعمل على تدعيم مركز موردي التكنولوجيا في الدول الصناعية بضمان مركز احتكاري لها في أسواق الدول النامية ، وبذلك تحد من ارتقاء الدول النامية إلى مستوى عالمي من العلم والتكنولوجيا (١٣) .

إن الدول الصناعية المتقدمة تكنولوجيا تتمتع بميزة السبق في ابتكار واستخدام التكنولوجيا الحديثة وتطويرها ، أما الدول النامية التابعة تكنولوجيا فإنها تحصل على .هذه التكنولوجيا أو تطورها بجهدها الذاتي في وقت متأخر معتمدة في ذلك على مفاهيم وأفراد ومكونات أو أدوات تأتي من الدول المتقدمة . ويوفر هذا ما تحتاج إليه الدول النامية من معلومات حول إمكانيات التطور الذاتي في هذا المجال ، بينما توفر الامكانات والأدوات القاعدة المادية للتطوير الذاتي .

ولأن القدرات الذاتية للدول النامية تكون في البداية قاصرة عن مثيلاتها في الدول المتقدمة ، فتكون معدلات التطوير لديها بطيئة بسبب نقص الكوادر الفنية والهياكل الأساسية القادرة على استيعاب واستغلال إمكانيات التكنولوجيا الحديثة .

ومع تنمية القدرات التكنولوجية للدول النامية تزيد معدلات تطورها التكنولوجي فإنها تسعى للحاق بالدول المتقدمة تكنولوجيا وتقريب الفجوة التكنولوجية ، اللهم إلا إذا قفزت الدول المتقدمة إلى تكنولوجيا أحدث لكي تبدأ الدورة من جديد . وهنا يلعب نقل التكنولوجيا دورا بالغ الأهمية .

إن معدل التطور التكنولوجي تحددها طبيعة التكنولوجيا المنقولة ومدى توفر القدرات الذاتية .

ويمر الدور الذي يلعبه نقل التكنولوجيا إلى دولة نامية بمراحل ثلاث :

أولا : في البداية عندما يكون التطور الذاتي بطيئا ، تكون القدرة على استيعاب التكنولوجيا المنقولة محدودة لا تسمح بمعدلات تقدم سريعة .

ثانيا : في طور التعلم تزداد معدلات التقدم بمقادير تتوقف على الموارد الذاتية وحجم الفجوة التكنولوجية ، نظرا لتحسن القدرة على استيعاب التكنولوجيا المنقولة .

ثالثا : في المرحلة الأخيرة تضيق الفجوة أو تغلق ويكاد دور نقل التكنولوجيا أن يختفي .

ويمكن القول بأن نقل التكنولوجيا يكون له كبير الأثر في الإسراع بمعدل التقدم بشرط الربط بطريقة فعالة بين نقل التكنولوجيا وبناء القدرة الذاتية .

فقد نجحت مجموعة من الدول النامية في مجال التنمية التكنولوجية ، وهي لم تعتمد أساسا على المنافسة في مجال الابتكار العلمي لأنها تفتقر إلى التمويل والقدرات والبنية المؤسسية اللازمة لدخول هذا السباق العلمي المتقدم ، ولكنها اعتمدت أساسا في تحقيق نتائجها الباهرة على تنمية القدرات والحصول على الخبرات اللازمة لإدارة التنمية التكنولوجية تقييما واختيارا ونقلا ومحاكاة تطويعا وتطويرا وتوليفا ، أي أن أولوياتها تركزت على التطوير والتطبيق بديلا للاختراع أو الابتكار .

ومع ذلك فإنها أحسنت استغلال كل آليات التنمية التكنولوجية .

والقدرة التكنولوجية يقصد بها أن يكون المجتمع قادرا على امتلاك التكنولوجيا والتعامل معها وتطويرها ، ويتم ذلك بنقل التكنولوجيا وتطويرها وذلك باتباع سبيلين أولهما استيراد التكنولوجيا وتطويعها وثانيهما توليد التكنولوجيا وتطويرها بالجهود الذاتية وذلك بلا شك أفضل لأن التطور التكنولوجي المستمر شأنه مثل التنمية الشاملة لا يمكن أن تتحقق إلا بالاعتماد على النفس وبناء القدرة التكنولوجية الذاتية .

وفي رأينا أن الدول النامية عليها أن تسلك السبيلين فيتم نقل التكنولوجيا رأسياً وأفقياً كما يلي :

- النقل الرأسي للتكنولوجيا :

وفيه يتم تحويل المعارف والمعلومات التي تسفر عنها البحوث العلمية المبتكرة التي تقوم بها المؤسسات العلمية إلى سلع وخدمات وطرق إنتاج وخصائص تتجسد في السلع الرأسمالية والوسيطة والاستهلاكية المنتجة بهذه الطرق المبتكرة .

- النقل الأفقي للتكنولوجيا :

ويتم ذلك على المسنوي الدولي حيث يتم نقل التكنولوجيا من دولة متقدمة استطاعت تحقيق النقل الرأسي فيها إلى دولة لم تنجح بعد في إحداث النقل الرأسي للتكنولوجيا فيها ، مثال ذلك نقل الطرق والأساليب التكنولوجية والخبرة الفنية من الدول المتقدمة إلى الدول النامية .

وبقدر ما يتم من تعديل وتطويع النقل الأفقي مع الظروف المحلية بقدر ما يكتسب درجة أعلى من نمط النقل الرأسي وبالتالي يكتسب درجة أعلى من النجاح في التطبيق والتوطن في البيئة الجديدة . ويعني ذلك أن القدرة التكنولوجية تشمل تكنولوجيا منقولة رأسيا وتكنولوجيا منقولة أفقيا .

وعلى الدول النامية إذا أرادت الاستفادة من التقدم التكنولوجي أن تعمل على تغيير هياكلها الانتاجية حتى يمكنها التلاؤم مع التحول التكنولوجي واستيعاب التكنولوجيا وتطويرها . ولاشك في أن تشجيع التحول التكنولوجي سيكون في صالح كافة الدول في منظومة الاقتصاد العالمي المعاصر .

وإذا سلمنا بأن انتشار التكنولوجيا الجديدة إلى الدول النامية والإسراع بمعدل نموها خطوة أساسية وهامة ، فإنه يصبح من الضروري تقديم معونات تكنولوجية إلى الدول النامية لتلحق ببقية دول العالم أو على الأقل تقليل المسافة فيما بينها ، وطالما أن التحول التكنولوجي هو مفتاح التقدم السريع فإن أي نظام دولي لحماية الأصول المعنوية يجب عليه أن يراعي حاجة الدول النامية إلى قفزات تكنولوجية . ولذلك يعد تطوير القدرات الذاتية التكنولوجية في الدول النامية عامل هام جدا .

أجريت خلال السبعينيات مفاوضات في الاونكتاد من أجل صدور قانون دولي لإدارة نقل التكنولوجيا International Code of Conduct on the Transfer of Technology .

في أوائل الثمانينيات ومع الطفرات المذهلة للتقدم التكنولوجي ، رحبت الدول الصناعية

بالتفاوض في إطار منظمة الجات ، في دورة أورجواي ، وطالبت بضرورة وجود قوانين قومية ومعاهدات دولية لحماية الأصول المعنوية . وفي دورة أورجواي بحثت بعض مظاهر حقوق الملكية المعنوية المتعلقة بالتجارة ، وأقرتها لضمان نظام دولي صارم لحماية حقوق الملكية المعنوية . وهذا يلزم الدول النامية بإعادة صياغة قوانينها الوطنية لتبني مصالح وحاجات الدول الصناعية . وبذلك تسعى الدول الصناعية إلى تدعيم وتأمين حقوق احتكارية لبائعي التكنولوجيا وتحطيم حرية التجارة في التكنولوجيا ، وهي تنادي في نفس الوقت بحرية أكبر للتجارة وإزالة القيود أمام حركة السلع والخدمات (١٤) .

إن ذلك كله سيؤثر بلا شك على قدرة الدول النامية على استيعاب التغيرات التكنولوجية والاستفادة منها في التنمية الاقتصادية .

ومن الصعب على الدول النامية أن تقوم بتطوير تكنولوجيا خاصة بها لأنها تحتاج إلى استثمارات هائلة في البحث والتطوير لكي يمكنها تحويل المكتشفات العلمية إلى ابتكارات تكنولوجية . ولكن طالما أن هذه الابتكارات قد صنعت فعلا فإنه يمكن اقتباسها واستخدامها في عملية الانتاج ، لأنها تحتاج في هذه المرحلة إلى كثافة رأسمالية أقل ، وتزيد كثافتها من العمل الماهر . وطالما أنه تم تجاوز الكتلة الحرجة Critical Mass لقدرات البحث والتطوير فإن التكنولوجيا الحديثة تعرض بذلك فرصة عظيمة للتقدم الاقتصادي وتجاوز مراحل التغير التكنولوجي . وحتى يمكن للدول النامية تحقيق مزايا من التقدم التكنولوجي ، فإنها تحتاج إلى مرونة عالية في صياغة تشريعاتها حول حقول ملكية الأصول المعنوية .

إن تحسين قدرات الدول النامية للتعامل مع التكنولوجيا الحديثة وتدعيم قدراتها الذاتية يجب أن تكون عناصر أساسية لأي نظام عالمي متوازن للعلم والتكنولوجيا .

كما أن التأثير الثوري للتقدم العلمي والتكنولوجي على الاقتصاد والمجتمع عمل على إبراز مفهوم العلم والتكنولوجيا كميراث مشترك للإنسانية .

وحيث أن البيئة أصبحت سلعة عامة غير قابلة للتجزئة ، فإن تكنولوجيا البيئة على سبيل المثال يمكنها أن تكون أداة لحماية البيئة الطبيعية ومنع التصحر وتجريف التربة وضمان لتعويض الموارد الطبيعية الغير متجددة . هذه التكنولوجيات الحديثة المتعلقة بالبيئة يمكن اعتبارها سلع عامة دولية International Public Goods ، وبالتالي يمكن اقتسام منافعها بين البشرية بالتساوي . وعند إعادة ترتيب وصياغة النظام الدولي الجديد يجب النظر إلى تقسيم عادل لمنافع العلم والتكنولوجيا والاعتراف بأن هذه التكنولوجيا هي مثل السلع الدولية العامة ، وبالتالي يجب تطوير آليات تسمح للدول النامية باكتساب هذه التكنولوجيا واستيعابها وتطويرها .

وفي تقرير لجنة الجنوب المنشور عام ١٩٩٠ م إشارة واضحة إلى ضرورة الاهتمام بصياغة نظام

دولي جديد للعلم والتكنولوجيا يتم التفاوض حوله بين الشمال والجنوب . ويقترح هذا التقرير الهام أن يحتوي النظام الدولي الجديد على النقاط الهامة التالية [١٥] :

١ – يجب أن تحتوي المعونات الدولية على نسبة منها كمعونة علمية وفنية . وعلى الدول المانحة للمساعدات أن تخصص جزءا لتمويل عملية البحث والتطوير في الدول النامية .

٢ – مراعاة ضرورة نقل التكنولوجيا الهامة إلى الجنوب والمساعدة في استيعابها وتطويرها .

٣ – ضرورة إنشاء مراكز للمعلومات التكنولوجية في الجنوب . وتسهيل انتشار أدبيات العلم والتكنولوجيا وإقامة مكتبات علمية حديثة بمساعدات من دول الشمال .

٤ – التكنولوجيات التي تساعد على حماية البيئة والمحافظة على الموارد الطبيعية يجب معاملتها كسلعة دولية عامة . والتكنولوجيات الضارة ذات الخطر على البيئة يجب فرض رقابة صارمة عليها وحظر تداولها .

٥ – الوكالات المتخصصة للأمم المتحدة مثل الأونكتاد UNCTAD واليونسكو UNESCO واليونيدو UNIDO والوكالة الدولية للطاقة النووية IAEA ، يجب أن تلعب دورا هاما في حدود اختصاصاتها لإقامة بنية أساسية علمية في الدول النامية . وتقوم بوضع الأولويات لذلك لجنة الأمم المتحدة للعلم والتكنولوجيا .

٦ – يجب إنشاء شبكة من معاهد البحوث والتدريب لتطوير وتطبيق التكنولوجيا الراقية في الجنوب ، وعلى منظمات التمويل الدولية الاشتراك في تمويلها .

عرض كتاب

بحوث مختارة من ندوة إستراتيجيات وبرامج التنمية الإقليمية والريفية في المملكة العربية السعودية

الرياض: جامعة الملك سعود، ١٩٩٠.

د. محمد السيد سليم
أستاذ بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة

أصبح من المسلم به في أدبيات التنمية أن التنمية المحلية، بشقيها الريفي والحضري، هي نقطة الانطلاق الصحيحة لتحقيق التنمية الوطنية الشاملة. فلفترة طويلة سيطر على تلك الأدبيات منظور فكري يركز على الدور المحوري للدولة المركزية في تحقيق التنمية، وذلك كرد فعل لاتجاه الدول في العالم الثالث إلى تأكيد سلطتها المركزية في أعقاب الاستقلال، وتركيزها على نقل خبرة الدول المتقدمة اقتصاديا في فترة زمنية وجيزة. ولكن سرعان ما تبين خطر هذا المنظور نتيجة لما أدى إليه من آثار سلبية أهمها تبديد الموارد الوطنية، وانخفاض معدلات نمو الإنتاج، كما ظهرت بعض التجارب الناجحة في التنمية التي تقوم على «الاعتماد على الذات»، مما قلل من مصداقية المنظور المركزي للتنمية.

والكتاب الذي نعرض له يعالج قضية التنمية المحلية بمختلف جوانبها النظرية والتطبيقية، والريفية والحضرية. فهو يضم مجموعة مختارة محكمة من البحوث التي قدمت إلى ندوة نظمتها جامعة الملك سعود بالرياض حول استراتيجيات وبرامج التنمية الإقليمية والريفية في المملكة العربية السعودية، وذلك بالتعاون مع وزارة الشؤون البلدية والقروية بالمملكة.

ويقع الكتاب في حوالي خمسمائة صفحة ويضم تسعة عشر بحثا تم كتابة خمس منها باللغة الإنجليزية، مع ملخصات لها باللغة العربية، بالإضافة إلى ملخصات باللغة الإنجليزية للبحوث المنشورة باللغة العربية. ومن ثم، فقد قسم الكتاب إلى قسمين: القسم العربي والقسم الإنجليزي، كما قسم القسم العربي إلى أربعة أقسام رئيسية هي: مفهوم التنمية الريفية، والأبعاد الاجتماعية للتنمية الريفية، والتدريب في مجالات التنمية، والتنمية الريفية في المملكة العربية السعودية. بينما لم تقسم بحوث القسم الإنجليزي إلى أقسام فرعية ربما لعدم تجانسها، وتناولها لموضوعات متفرقة.

يتناول القسم الأول من بحوث القسم العربي ثلاثة دراسات نظرية تطبيقية تعالج مفهوم التنمية الريفية . فيتناول البحث الأول ، الذي كتبه الدكتور عبد المنعم شوقي ، مفهوم « التنمية الريفية المتكاملة » ، مميزا بينه وبين المفاهيم الأخرى التي قد تختلط به ، مثل مفهوم « تنمية المجتمع الريفي » و « الإصلاح الريفي » ، مركزا على أهمية عنصر التكامل في عملية التنمية الريفية . فيوضح أن التكامل في التنمية الريفية يستمد بعض أهميته من حجم وديناميه العلاقات الترابطية بين مختلف أجزاء المجتمع الريفي ، ومن الشمول والتنسيق والتوازن والتراكب المنطقي بين مراحل التنمية . ومن ثم ، فإن للتكامل في التنمية الريفية عدة أبعاد وعدة متطلبات ، أما أهم الأبعاد فهى الشمول ، والتنسيق ، والتفاعل ، والتوازن ، والتراكب المنطقي بين المراحل . أما المتطلبات فتشمل : عقد اتفاقات دولية مناسبة تضمن مصالح الفلاحين ، وإيجاد مناخ تنموي ملائم ، وهياكل إدارية مناسبة ، وتطوير لا مركزية حقيقية ، ومشاركة شعبية على جميع المستويات ، بالإضافة إلى العمل الفريقي ، والتدريب الفريقي ، والعلاقات العامة . أما البحث الثاني الذي كتبه الدكتور أحمد خاطر ، بعنوان « الوجه الآخر للتنمية : مدخل نظري وواقعي في سياسات واستراتيجيات التنمية الريفية » فقد ركز على عرض مداخل التنمية الريفية وبناء نموذج تنموي ريفي . فأشار إلى مدخل الحزمة الدنيا (الحد الأدنى من الأهداف) ، والمدخل الوظيفي ، ومدخل التنمية الريفية المتكاملة ، ولكن أهم ما يضيفه هذا البحث هو عرضه لاستراتيجيات التنمية الريفية التي تستند إلى مفهوم المشاركة وأهمها استراتيجية التعلم ، واستراتيجية تغيير السلوك ، واستراتيجية استكمال هيئة العاملين (استكمال النقص في كوادر العاملين في المشرعات التنموية الريفية) ، واستراتيجية التعزيز (توفير العناصر القيادية التي تدعم سياسات منظمات التنمية الريفية) ، وأخيرا استراتيجية الحصول على تأييد المجتمع . وفي ضوء تلك المداخل والاستراتيجيات يعرض نموذجا للتنمية الريفية السعودية يتضمن اثنى عشر متغيرا أهمها : أهداف تنمية المجتمع الريفي ، وبنية المجتمع الريفي وطبيعة مشكلاته ، والاستراتيجية الأساسية ، والتكتيكات المتبعة ، وأدوار الممارس وغيرها . أما البحث الثالث ، الذي كتبه د. مدحت صبري ، وعبد الله المقبل ، بعنوان « حول سياسة واستراتيجيات التنميةالريفية المتكاملة » ، فإن أهم ما يقدمه هو توضيح عناصر سياسة التنمية الريفية المتكاملة . ولعل أهم العناصر التي يوردها هى : تطوير أنماط إقامة سكان الريف بما يحقق زيادة الانتفاع بالموارد ، وإيجاد معدلات أعلى للتوازن بين المجتمعات الريفية والحضرية ، والمشاركة الأهلية ، وترشيد استخدام العمالة الأجنبية وغيرها .

ويتعامل القسم الثاني من الجزء العربي من الكتاب الأبعاد الاجتماعية للتنمية الريفية . ويضم هذا القسم ثلاثة بحوث تركز على قضية المشاركة المحلية في التنمية الريفية . فيعالج البحث الأول مفهوم المشاركة المحلية في التنمية الريفية على مستوى الأبعاد النظرية المنهجية لهذا المفهوم ،

والعوامل التي أدت إلى ظهوره ، والقوى المحددة لمستوى المشاركة وفعاليتها وحركيتها من واقع خبرة الدول النامية . ويركز البحث على أن مستوى وحركية المشاركة المحلية يتحدد بناء على الاطار الاجتماعي – الثقافي للمجتمع الريفي ، ومدى توافر إطار تنظيمي لتلك المشاركة ، والاتجاهات النفسية – الجماعية لسكان الريف . أما البحث الثاني ، بعنوان « المشاركة المحلية في عمليات التنمية الريفية في البلاد النامية » ، ومؤلفه الدكتور جعفر سليمان ، فيقدم تحليلا معمقا لتجربة المشاركة المحلية في مشروع حلفا الجديدة الزراعي بالسودان ، وتجربة « المجتمعات القروية » في تنزانيا ، ويخلص إلى أن مدى المشاركة المحلية الريفية في المشروعين قد أثرت إلى حد كبير على درجة النجاح التي حققاها ، كما يخلص إلى مجموعة من المقترحات لتطوير عملية المشاركة لعل أبرزها هو ضرورة بلورة « سياسات عامة » لدعم المشاركة المحلية ، وإدخال مفاهيم المشاركة في البرامج التعليمية .

ويلاحظ على القسمين الأول والثاني تركيزهما الشديد على عملية التنمية الريفية على حساب الاهتمام بالتنمية الاقليمية بجانبيها الريفي والحضري . فالتنمية المحلية ليست مقصورة على الريف . وإن كانت بحوث القسم الإنجليزي وبعض بحوث القسم الرابع من القسم العربي ، قد عالجت هذا النقص إلى حد ما .

أما القسم الثالث فهو بعنوان « التدريب في مجالات التنمية الريفية » ، ويضم بحثين الأول كتبه الدكتور مدحت صبري وهو بعنوان « التدريب من أجل التنمية الريفية المتكاملة بين النظرية والتطبيق » ، والثاني ألفه عبد الصادق سلام عن « المؤسسات التدريبية في مجالات التنمية الريفية بالمملكة العربية السعودية » ، ويركز البحث الأول على الجوانب النظرية لعملية التدريب في مجال التنمية الريفية المتكاملة موضحا الطبيعة الخاصة لتلك العملية حيث تحتاج إلى مهارات وقدرات نظرية وتطبيقية متعددة ، كما يشير إلى أجهزة وبرامج التدريب في مجال التنمية الريفية بالمملكة العربية السعودية موضحا خطط التدريب التي وضعها خبراء التنمية بالأمم المتحدة . وفي بحثه ركز عبد الصادق سلام على تجارب التدريب للتنمية الريفية في بعض دول العالم الثالث موضحا الخبرات المستفادة من تلك التجارب ، مع تركيز أكبر على عملية التدريب بمؤسسات التنمية الريفية السعودية . ويشير بالتحديد إلى الدور التدريبي للمؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني ، ومعهد الإدارة العامة ، ومركز التدريب والبحوث التطبيقية في تنمية المجتمع ، بالإضافة إلى عمليات التدريب في اطار لائحة تنمية وتطوير القرى بالمملكة العربية السعودية الصادرة سنة ١٩٨٣ م ، وذلك على المستوى المحلي ، والمستوى الإقليمي ، والمستوى المركزي ، ويقدم خطة مقترحة لعملية التدريب في هذا الإطار .

إذا كانت الأقسام الثلاثة السالفة قد ركزت

على الجوانب النظرية لعملية التنمية الريفية ، فإن القسم الرابع قد تضمن ستة بحوث تشترك مع تناولها للجوانب التطبيقية لعملية التنمية المحلية في المملكة العربية السعودية . وقد ركز بعض هذه البحوث على الدراسة الميدانية لواقع الريف السعودي بهدف استخلاص الاتجاهات العامة وتحديد المشكلات والحلول ، وذلك من منطلق توظيف النماذج والمداخل النظرية المستخدمة في أدبيات التنمية الريفية . ويقدم بحث عبد الصادق سلام بعنوان ، « حول التنمية الريفية بالمملكة العربية السعودية » رؤية عامة لعملية التنمية الريفية بالمملكة منذ تجربة مراكز التنمية الاجتماعية وحتى صدور لائحة تنمية وتطوير القرى مع التركيز على الآليات التنموية والاجراءات العملية التي تنطوي عليها اللائحة . ويستطيع القارىء من قراءة هذا البحث أن يتفهم الصورة الكلية لعملية التنمية الريفية بالمملكة .

كذلك ، عالج بحث د. محمود تركي قضية « المعلومات المحاسبية الملائمة لبرامج التنمية الإقليمية في المملكة العربية السعودية » فعالج مدى قدرة النظام المحاسبي الحكومي في المملكة على الوفاء باحتياجات متخذي القرارات في مجال التنمية المحلية ، وخلص إلى ضرورة وضع موازنات خاصة لبرامج التنمية ، ووضع نظام محاسبي خاص لهذه البرامج مبتدئا بالمستندات الحكومية (أوامر اعتماد الصرف) ، والتركيز على دور وزارة الشؤون البلدية والقروية كمنسق لبرامج التنمية الإقليمية والريفية . أما بحث محمد الحماد فإنه يركز على « التوازن الريفي والحضري والتنمية الإقليمية في المملكة العربية السعودية » . فيناقش الجوانب النظرية لعملية التوازن الريفي الحضري موضحا أنه يتحقق من خلال استراتيجية تنموية تدور حول زيادة الإنتاج الريفي وتصديره وتشجيع ودعم الزراعة بشكل تكون له انعكاسات إيجابية على المدن الحضرية المجاورة . وفي الوقت ذاته تقوم تلك المدن بدعم الزراعة الريفية ، ويطبق هذا المفهوم على التنمية الإقليمية السعودية من خلال استخدام نظام المجمعات القروية . ويلاحظ القارىء تركيز البحث على الجوانب الوصفية وعدم التطرق إلى المشكلات التي تواجه عملية تحقيق التوازن الريفي - الحضري . وهو ما نلاحظه أيضا على بحث حمود المسلم بعنوان « برامج الخدمات البلدية للقرى ودورها في تحقيق التنمية الريفية » ، فقد ركز البحث على دور قطاع البلديات في تحقيق التنمية الريفية ، وخلص إلى بعض المقترحات التي تزيد من فعالية برامج الخدمات البلدية عموما وبرامج الخدمات الريفية خصوصا ، كالحد من ظاهرة الانتشار والتشتت السكاني ، وتوزيع الخدمات الأساسية على القرى بصورة اقتصادية ، والإقلال من تيار الهجرة من الريف والبادية إلى المدن . ووضع تعريف محدد للقرية السعودية .. إلخ . ويمكن القول إجمالا أن هذا القسم التطبيقي يتميز بثرائه وتنوعه ، فهو يمزج بين التحليل النظري ، والدراسة التطبيقية ، كما تخلص بعض بحوثه إلى تحديد دقيق لبعض المشكلات والتي تواجه عملية

التنمية الريفية ، كما أنه أخيرا يجمع بين دراسة التنمية الريفية والتنمية الإقليمية في آن واحد .

وإذا كان لنا من تعليق عام على الكتاب ، فإنه قد استطاع أن يقدم للقارىء مجموعة من البحوث النظرية والتطبيقية حول عملية التنمية الريفية والإقليمية ، تتميز بأنها تجمع بين الأطر النظرية والدراسات الميدانية ، كما أنها لم تغرق في التحليل الأكاديمي وإنما خلصت إلى نتائج محددة فيما يتعلق بتجربة التنمية المحلية في المملكة العربية السعودية .

ومما يزيد من أهمية الكتاب هو ندرة البحوث العلمية المتاحة عن جوانب عملية التنمية الريفية والإقليمية في المملكة العربية السعودية ، وبذلك ، فإن الكتاب يسد ثغرة واضحة في أدبيات التنمية المحلية بالمملكة ، وبذلك فهو إسهام جاد ، خاصة أن البحوث المنشورة فيه قد تم تحكيمها بعد انعقاد الندوة بحيث أنه لم يظهر في الكتاب إلا تلك البحوث التي أجازها المحكمون الأكاديميون .

من عيون الشعر

من قصيدة لامية العرب (للشنفرى)

أَقِيمُوا بَنِي أُمِّي صُدُورَ مَطِيِّكُـمْ ... فإنِّي إلى أَهْلٍ سِوَاكُـمْ لأَمْيَـلُ (١)
فَقَد حُمَّتِ الحَاجاتُ والليلُ مُقمِرٌ ... وَشدَّتْ لِطَيَّاتٍ مَطَايَا وَأَرْحُـلُ (٢)
وفي الأَرْضِ مَنْأًى للكَرِيمِ عن الأَذَى ... وفيها لِمَنْ خافَ القِلَى مُتَحوَّلُ (٣)
لعَمْرُكَ ما بالأَرْضِ ضِيقٌ علَى امْرِىءٍ ... سَرَى راغِباً أَوْ راهِباً وهو يَعْقِلُ (٤)
وَلِي دُونَكُمْ أَهْلُونَ سِيدٌ عَمَلَّسٌ ... وأَرْقَطُ زُهْلولٌ وعَرْفَاءُ جَيْـأَلُ (٥)
هُمُ الرَّهْطُ لا مُسْتَوْدَعُ السِّرِّ شائعٌ ... لَدَيْهِمْ ولا الجاني بما جَرَّ يُخْذَلُ (٦)
وَكـلٌّ أَبـيٌّ بـاسلٌ غَيْـرَ أَنَّنـي ... إذا عرضَتْ إحْدَى الطَّرائِدِ أَبْسَلُ (٧)

---

(١) بني : يا بني ، وحرف النداءِ محذوف . أمْيَلِ : مائل . سوى : غير . وخصّ الصدور ، لأنها مظهر سير الإبلِ . أقيموا : سَدِّدُوا .

(٢) مُقمر : مضيء . وشدَّت : قوّيت وأُوثقت . المطايا : جمع مطيه : ما يركب . أرحُل : جمع رَحْل ، وهو رَحْل البعير .

(٣) القلى : البغض .

(٤) العمر : الحياة والبقاءُ . والرغبة : إرادة الشيء . والرهبة : الخوف .

(٥) دون : يستعمل في نقيض فوق ، ويستعمل بمعنى القُرب ، والمراد هنا : غيركم . والسِّيد : الذئب . والعمَلَّس : الذئب القوي على السير . والأرقط : قريب من الأغبر . ويقال : ما فيه سوادٌ يَشُوبُه نقط بياض . والمراد النمر . والعَرْفَاءُ : الضبع الطويلة العُرف . وجَيْأَل : اسم للضبع – معرفة بدون الألف واللام . واللام في : ولي – لام الملك . وقوله : ولي دونكم تفصيل لقوله في البيت الأول : فإني إلى قوم سواكم ... فالمراد بهم ما ذكر هنا .

(٦) جر عليهم جَرِيرةً : أي جنى جنايةً طلب بها . هم الرهط : أي هم المستأنَس بهم القائمون مقام الرهط .

(٧) الأبيّ : الذي يمتنع من الضَّيم ولا يُقِرُّه ولا يحتمله . والطرائد : جمع طريدة ، وهي ما طردت من صَيْد وغيره . والمراد بالطرائد هنا الفرسان التي تطرد الأعداءَ . يريد أنه إذا عرض مَنْ يطرد منّا أو من غيرنا كنتَ أشدّ منهم بسالة . وكل : أي كل واحد من هؤلاءِ الذين ذكرت على الانفراد والاجتماع .

وإنْ مُدَّتْ الأَيْدي إلى الزَّادِ لم أَكُنْ ... بأَعْجَلِهم إذْ أجشعُ القومِ أَعْجَلُ [1]
وما ذاكَ إلاَّ بَسْطَةٌ عَن تَفضُّلٍ ... عَليهم ، وكان الأَفْضَلَ المُتَفَضِّلُ [2]
وإني كَفَاني فَقْدَ مَنْ لَيس جازياً ... بِحُسْنَى ولاَ فِي قُرْبِهِ مُتَعَلَّـلُ [3]
ثلاثَـةُ أَصْحـابٍ ، فُـؤادٌ مُشَيَّـعٌ ، ... وأَبيضُ إصْليتٌ ، وصَفْراءُ عَيْطَلُ [4]
هَتُوف من المُلْسِ المِتَانِ يَزِينُها ... رَصَائِعُ قد نِيطتْ إليها وَمِحْمَلُ [5]
إذا زَلَّ عنها السَّهْمُ حَنَّتْ كأنَّها ... مُـرَزَّأَةٌ ثَكْلَـى تُـرِنُّ وتُعْـوِلُ [6]

---

(١) إن حرف شرط . والباءُ في بأعجلهم للتأكيد ، زائدة غير متعلقة بشيء . لم أكن بأعجلهم : لم أكن بأعجلهم وقت عجلة أحرصهم .

(٢) البسطة : السعة . والتفضل : الإحسان – وذلك إشارة إلى مجموع ما مَدَح به نفسَه . والأفضل : الذي يفضُل غيره . والمتفضل : الذي يدَّعي الفَضْل على أقرانِهِ .

(٣) التعلَّل : التلهِّي بالشيءِ . والمتعلل : هو الشيء الذي يتعلل به . وَإني : كلام مستأنف .

(٤) المشيَّع : الشجاع المِقْدَام ، كأنه في شيعة . وإصليت : أي صقيل ، أو مصلت . والصفراءُ : اسم للقوس ، أو قوس من نبع . والعَيْطَل : الطويلة العنق ، وكذلك هي من النوق والخيل .

(٥) الهتف : الصوت . والملاسة : ضد الخشونة ، أي هذه القوس ملساءُ لا عقد فيها ولا خشونة . ومَتْنين القوس : صلابَتُها . ومتن السيف : صلبه . نِيطت : علقت . والمحمل – مثال المرجل ، وهو علاقة السيف ، أي السير الذي يعلقه به المتقلد . والرصائع : ما يرصَّع به من جوهر وغيره . وسيف مُرَصَّع : محلًى بالرصائع ، وهي حَلَق يُحَلَّى بِها ، الواحدة رَصِيعة . وقيل المراد بالرصائع هنا : السيور التي تتزيَّنُ بها القوس . يصف القوس بأنها كثيرة التصويت ، وأنها من الملس المتون ، أي ناعمة المتن : أي الظهر ، أو المتون : صفة أخرى : أي الصلبة . وأنها تحليِّها الحلَق المعلقة عليها وسيورها .

(٦) زل السهم : خرج عنها . وحنَّتْ : صوّتت . والمرزَّأة : التي تعتادها الرزايا . والمعنى أن هذه القوس كثيرة التصويت لكثرة الرَّمْي عنها . وعجلى : مسرعة . وتَرِنُّ : تصوّت . وتُعْوِل : ترفع صوتها بالبكاءِ .

من الكتب الواردة حديثاً لدار الجوف للعلوم

(إعداد / قسم التزويد بالدار)

استمرارا لخطة الجوبة في الاهتمام بتزويد القراء الأعزاء بنبذة مختصرة عن بعض ما ورد للدار من كتب حديثة فإنه يسر قسم التزويد أن يقدم هذا العرض لبعض تلك الكتب :

علامات : كتاب نقدي دوري / النادي الأدبي الثقافي بجدة . – جدة : دار البلاد للطباعة والنشر ، ربيع أول ١٤١٣ هـ = سبتمبر ١٩٩٢ م ، ١٩٨ ص .

يعتبر الكتاب فعلاً علامة مضيئة للنقد في الأمة العربية فهو حسب ما ورد في مقدمته يؤكد على ضرورة هامة وهي أن لا نكون تكرارا للماضي أو أن نكون نباتات لا جذور لها ، فإننا أمة لها هويتها الثقافية ولكن جوهر هذه الهوية لا يتحقق ، إلا عن طريق الحوار الثقافي المستمر مع الماضي والاستشراف الواعي للمستقبل في آن واحد .

ويتناول الكتاب الذي يحمل الرقم ٥ من المجلد الثاني دراسات نقدية تتناول ٩ موضوعات هامة في الأدب واللغة وهي : –

– شعر ضياء الدين رجب / بقلم عبد الفتاح أبو مدين .

– في مقتضيات التعامل مع النص / بقلم حمادي حمود .

– الترجمة والاختلاف / بقلم عبد السلام بنعبد العالي .

– المعنى المحال في الشعر / بقلم شكري المبخوت .

– حركة اللغة الشعرية : جدل النظائر والأضداد / بقلم سعيد السريحي .

– ابن الرومي ونقد الشعراء بالشعر / بقلم يوسف بكار .

– التحليل السيميائي للخطاب الشعري / بقلم عبد الملك مرتاضي .

- بناء المعلقات السبع بين كمون الفعل وترميزه وتحققه / بقلم عالي القرشي .

- الشعرية والقياس - ترجمة / بقلم منذر عياشي .

النزعة الإسلامية في الشعر السعودي المعاصر / حسن بن فهد بن حسن الهويمل . - الرياض : رئاسة الحرس الوطني ، ١٤١٢ هـ = ١٩٩٢ م ، ٥٩٧ ص .

هذا الكتاب الذي يعتبر من إصدارات المهرجان الوطني للتراث والثقافة يتحدث في موضوع هام تفتقر المكتبة العربية إلى أمثاله ، فالشعر العربي في المملكة العربية السعودية هو جزء من مكونات المجتمع السعودي وقد تأقلم مع كافة ظروفه المعيشية . والكتاب هو أطروحة الدكتوراه الخاصة بالمؤلف والتي كان قد تقدم بها إلى جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية .

ويبدأ الكتاب بالمقدمة ثم التمهيد الذي يستعرض علاقة الإسلام والشعر والحياة السياسية وكذلك الحياة الأدبية والتعليمية ، ثم يعرض للصحافة والكتابة بصفة خاصة ، يلي ذلك ثلاثة أبواب هي على التوالي : -

الباب الأول : النزعة الإسلامية في الشعر السعودي المعاصر من حيث أهميته وماهيته وروافده والعقبات التي تعترضه ، وكذلك أهمية الشعر والشاعر ، والحركة الإصلاحية (الشيخ محمد بن عبد الوهاب) وأثرها على الشعر السعودي .

الباب الثاني : ويتطرق المؤلف في هذا الباب إلى دراسة موضوعية للنزعة الإسلامية فيتحدث بالتفصيل عن الشعائر الدينية والمدائح النبوية والقضايا الوطنية والسياسية ، كما يعرض للشعر الاجتماعي كقضايا المرأة وشعر الزهد والصداقة ... إلخ .

أما **الباب الثالث** : فقد خصصه المؤلف للدراسة الفنية من حيث المؤثرات الفنية كالمدارس المختلفة والتيارات المتعددة ومن حيث اللغة والأسلوب والتشكيل والعروض والصورة الشعرية الحديثة مع ذكر بعض الأنواع الشعرية الحديثة من خلال أسلوب القصص الشعري والشعر المسرحي وكذلك الأسلوب الملحمي في الشعر الحديث .

المسكوكات الفاطمية بمجموعة متحف الفن الإسلامي بالقاهرة : دراسة أثرية وفنية / تأليف د. مايسة محمود داود . - القاهرة : دار الفكر العربي ، ١٩٩١ م ، ٥٥٠ ص .

تبدأ المؤلفة ببيان أهمية دراسة السكة الإسلامية ، مع بيان لأسماء الخلفاء الفاطميين من واقع مسكوكاتهم وقد قسمت دراستها عن السكة الفاطمية إلى خمسة أبواب رئيسية كالتالي : -

الباب الأول : وهو عن السكة الفاطمية في بلاد المغرب منذ عام ٢٩٧ هـ إلى عام ٣٦١ هـ . وتتحدث فيه عن سكة كل من الخلفاء أبو محمد عبيد الله المهدي وأبو القاسم محمد القائم بأمر الله وأبو طاهر إسماعيل المنصور بالله وأبو تميم معد المعز لدين الله .

الباب الثاني : عن سكة الخلافة في القاهرة بعد انتقال مركز الخلافة إليها من المغرب وتعطي المؤلفة في هذا الباب تعريفا للدنانير والدراهم والفلوس في عصر مختلف الخلفاء الفاطميين ، إلى أن تصل إلى مكانة مدينة الاسكندرية كمدينة لضرب السكة .

الباب الثالث : وهو خاص بما يسمى عصر الوزراء العظام بمجموعة متحف الفن الإسلامي بالقاهرة .

الباب الرابع : وتتحدث فيه المؤلفة عن تاريخ السكة الصليبية بالامارات اللاتينية في بلاد الشام ، وكذلك دور الضرب في الامارات الصليبية المختلفة .

الباب الخامس : وهو دراسة تحليلية وفنية للأساليب الصناعية والزخرفية للسكة الفاطمية بمجموعة المتحف الإسلامي بالقاهرة .

وفي نهاية الكتاب توجد جداول بأسماء مدن الضرب في العصر الفاطمي مرتبة ترتيبا هجائيا ، كذلك توجد لوحات للسكة الفاطمية مرتبة طبقا لفترات حكم الخلفاء ومكان وتاريخ الضرب ، وأخيرا السكة الصليبية المضروبة على طراز السكة الفاطمية .

مقدمة في المعادلات التفاضلية / د. سالم بن أحمد سحاب . - جدة : مركز النشر العلمي بجامعة الملك عبد العزيز ، ١٤١٢ هـ = ١٩٩٢ م ، ٣٣٤ ص .

تعد المعادلات التفاضلية العادية من المواد الأساسية التي يرتكز عليها نمو الطالب العلمي في المجالات الرياضية والتطبيقية والهندسية ، فهي تربط تجريد النظريات وواقع التطبيقات بأسلوب علمي سلس .

وهذا الكتاب روعي في مادته خدمتها لقاعدة عريضة من الطلبة - كما ورد في مقدمته - فقد أوثر الابتعاد عن غلو التنظير والاكتفاء بالإشارة إلى التجريد الرياضي بالقدر القليل المناسب ، سواء كان ذلك نصا أو برهانا .

والكتاب يفيد المستوي الجامعي أو ما فوق المرحلة الثانوية ويعتبر قياسيا لكثير من جامعات العالم ، وهو خاضع لمفردات المنهج التي أقرها قسم الرياضيات في جامعة الملك عبد العزيز بجدة ويشتمل الكتاب على اثني عشر بابا تتناول المعادلات التفاضلية وتطبيقات وتمارين عليها والمعادلات الخطية المتجانسة ذات المعاملات الثابتة ويعطي المؤلف في نهاية الكتاب مجموعة من المراجع المنتقاه وأجوبة التمارين مع ثبت المصطلحات العلمية ، وأخيرا كشاف موضوعي لما ورد بالكتاب .

الشريف المرتضى وأدبه / محمد إبراهيم المطرودي .. ط ٢ . - الرياض : جامعة الملك سعود ، ١٤١٣ هـ ، ٤٧٠ ص .

أورد المؤلف في مقدمة كتابه البواعث التي دفعت به إلى بحث هذا الموضوع وهي عديدة من أهمها أنه إنما يسهم بذلك في البحث عن الكنوز الأدبية التي لا تزال على الرغم مما كتب عنها

مهجورة في أدبنا العربي ، وأنه يشارك في وضع لبنة من لبنات نشر الأمة لآثار أدبائها ومآثر علمائها . فالشريف المرتضى من الشخصيات الأدبية ذات المستوى الثقافي الممتاز والآثار القيمة في الآداب والعلوم ومختلف المعارف فهو علم الهدى أبو المجدين ، نقيب نقباء الطالبيين ، وفقيه الشيعة الامامية في عصره ، وعلامة المفسرين المتصرفين في فنون القول وشيخ الأدباء في دهره ، ومرجعهم في أدبهم وحاجاتهم ، والقائم بأمور دار العلم التي كانت أعظم معهد للعلوم والآداب إذ ذاك . ويقسم المؤلف كتابه إلى أربعة أبواب يستعرض من خلالها المعلومات الآتية عن الشريف المرتضى :

الباب الأول : المترضى وعصره : ويتحدث فيه عن عصره وحياته وآثار ومصادر أدبه .

الباب الثاني : نثره الأدبي : ويشتمل على موضوعات نثره الأدبي والوصفي وأهم خصائص نثره الفنية .

الباب الثالث : وقد أفرد المؤلف لأغراض شعره من مدح وفخر ورثاء وغزل ووصف وأحزانيات وزهد ووعظ واعتبار .

الباب الرابع : ويتحدث المؤلف من خلاله عن شاعرية الشريف المرتضى وخصائص شعره وفي النهاية يأتي بموازنة بين شخصيتي الشريف المرتضى والرضى واستعراض لديوان الشريف الرضى .